E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2007/WG.2/2
26 November 2007
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا
صندوق الأمم المتحدة للسكان
جامعة الإمارات العربية المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

ورشة عمل إقليمية حول تعزيز مهارات الديموغرافيين وخبراء السكان
في مجال التحليل الديموغرافي وعلاقته بالتنمية
العين، الإمارات العربية المتحدة، ٥-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

النافذة الديموغرافية وعلاقتها بالبعد الاقتصادي للتنمية

إعداد

هبة أحمد نصار

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

الفصل الاول

الجانب النظري

مقدمة

يعد "التغير في التركيب العمري للسكان" أهم التغيرات التي ينطوي عليها التحول الديموجرافي، تأثيراً على النمو الاقتصادي. حيث يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات عمرية للسكان، تتباين من حيث سلوكها الاقتصادي، وأثر هذا السلوك على فرص النمو الاقتصادي. وتتمثل هذه المجموعات الثلاث في: الفئة العمرية الصغيرة، وفي سن العمل، وكبار السن. وتكون المجموعة الأولى خارج قوة العمل، وهي فئة مستهلكة، وتتطلب لمواجهة احتياجاتها أن يخصص الاقتصاد مزيد من الاستثمارات للقطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم. لذا فإن تأثيرها على النمو الاقتصادي يكون سالباً. وذلك على عكس المجموعة الثانية "في سن العمل"، والتي يكون أثرها على النمو الاقتصادي موجباً. وذلك من خلال مساهمتها في قوة العمل، وفي زيادة الدخل، وتراكم المدخرات. وتكون المجموعة الثالثة كالأولى، من حيث أنها خارج قوة العمل. وتعتمد في تمويل إنفاقها على السحب من المدخرات، وتحتاج إلى تخصيص مزيد من الاستثمارات في قطاع الخدمات الصحية.

وقد انصب اهتمام الفكر الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر، في دراسة أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وعلى معدل النمو السكاني. وتتطور تقييمه لهذا الأثر من نظرة تشاؤمية؛ ترجع بداياتها إلى كتابات مالتس، ثم نظرة متفائلة، ثم إلى تهميش هذا الأثر. إلا أن تجارب النمو، في شرق آسيا، قد حولت الفكر منذ تسعينيات القرن الماضي، إلى التركيز لا على أثر النمو السكاني ذاته على النمو الاقتصادي، وإنما على أثر التغير في الهيكل العمري الذي يتحقق خلال النمو السكاني، على فرص النمو الاقتصادي.

١- اتجاه أثر النمو السكاني على التنمية: الاتجاهات الفكرية المختلفة

يمكن تصنيف الاتجاهات الاقتصادية بشأن تقييم أثر النمو السكاني على التنمية، في أربعة اتجاهات على النحو التالي[1]:

١-١- الاتجاه التشاؤمي: ويرتكز هذا الاتجاه على كون النمو السكاني يمثل عائقاً مهماً لاستمرار النمو الاقتصادي. ويرجع هذا الاتجاه إلى كتابات مالتس عن السكان في عام ١٧٩٨ "Essay on Population"" وقد اعتمد فيها على أن السكن يتزايدون بمتوالية هندسية، بينما ونتيجة الموارد الزراعية المحدودة، فإن إنتاج الغذاء يتزايد بمتوالية حسابية الأمر الذي ينتهي بتدهور مستويات معيشة السكان، وافتقارهم إلى ما يلزمهم من الغذاء. وترتفع معدلات الوفيات، وتظهر الأوبئة والكوارث، وهذا ما يعرقل النمو السكاني. وبهذا فإن النمو السكاني يمنع استمرار النمو الاقتصادي. وقد ساد هذا الفكر لفترة طويلة من الزمن وطورته نماذج اقتصادية تالية. فتبنت نماذج النمو النيوكلاسيكي نفس المضمون، ولكن على أساس أن القيد ليس في الموارد الزراعية المحدودة ولكنه يتحدد بنسبة رأس المال إلى العمل، والتي تتناقص مع تزايد السكان، مما يؤثر سلباً على إنتاجية عنصر العمل، ومن ثم على إمكانيات النمو الاقتصادي.

---

[1] Bloom, Canning & Malaney 11/1999, Bloom & Canning 9/1999

ولكن دلائل الواقع، وبالأخص في الاقتصاديات الصناعية أثبتت عدم صحة هذا الاتجاه. فمن ناحية أصبح النمو المستمر وتحسن مستويات المعيشة ظاهرة عامة. ولم تعد المشكلة السكانية في عددٍ من هذه الاقتصاديات هي تزايد ضغوط النمو السكاني، بل على العكس. أصبحت بعض هذه الاقتصاديات تعاني من انخفاض معدلات المواليد، ومعدلات الدخول إلى سوق العمل مقارنة بمعدلات التقاعد.

١-٢- الاتجاه التفاؤلي: ويرتكز على عكس الاتجاه السابق، على أن النمو السكاني يمثل دافعاً للنمو الاقتصادي. فهو يولد وفورات خارجية في مجالات الإنتاج والاستهلاك)، كما يكون ضغط التزايد السكاني حافزاً على ابتكار تقنيات حديثة، ونشر استخدامها على نطاق أوسع

١-٣- الاتجاه المحايد (Neutralist): ويرتكز على أن النمو السكاني ليس عاملاً مؤثراً في النمو الاقتصادي. وهو ما دعمته العديد من الدراسات القياسية التي أجريت في الثمانينيات والتسعينيات. وقد أوضحت هذه الدراسات أن أثر النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي ضئيل وغير معنوي إحصائياً. وقد أضعف هذا الاتجاه إلى حدٍ بعيد الاهتمام بالعوامل الديموجرافية في دراسات النمو الاقتصادي.

١-٤- التحول الديموجرافي والنمو الاقتصادي: برز في نهاية التسعينيات اتجاه آخر يرفض الاتجاه المحايد، وما يترتب عليه من تهميش أثر العوامل الديموجرافية في عملية النمو الاقتصادي. وأسفر عن اتجاه جديد يرتكز على الاهتمام لا بنمو السكان وإنما بالتغيرات في التركيب العمري لهم. فإذا كان معدل النمو السكاني = معدل المواليد الخام – معدل الوفيات الخام + معدل الهجرة (ويمكن تجاهل العامل الأخير، حيث لا يكون أثره ملموساً إلا في عدد محدود فقط من الدول)، فإنه يمكن تفسير نفس معدل النمو السائد في اقتصاديين مختلفين بعوامل متباينة، وذات تأثير متباين على النمو. لذا يعتبر التركيز على أثر معدل النمو السكاني على النمو مضللاً إلى حدٍ بعيد، إذا لم يُؤخذ في الاعتبار التغيرات الديموجرافية المرتبطة به. وقد بينت الدراسات القياسية التي أدمجت معدل المواليد ومعدل الوفيات بدلاً من معدل النمو السكاني أنه في الاقتصاديات التي يتناقص فيها المعدلان، يكون الأثر على النمو موجب، وذلك بعكس الاقتصاديات التي يرتفع فيها المعدلان، حتى لو كان معدل النمو الاقتصادي للحالتين متماثلاً. كما أن أثر انخفاض معدل النمو السكاني على النمو يتباين بتباين السبب؛ ما إذا كان هو انخفاض معدل الخصوبة أم ارتفاع معدلات الوفاة. لذا فإن أصحاب هذا الاتجاه يركزون اهتمامهم على أثر عملية التحول الديموجرافي Demographic Transition ويُقصد بالتحول الديموجرافي، الانتقال من معدلات الخصوبة والوفاة المرتفعة، إلى معدلات الخصوبة والوفاة المنخفضة.

٢- مراحل التحول الديموجرافي، والهبه الديموجرافية: الفرضيات الأساسية في الهبة الديموجرافية

يُقصد بالتحول الديموجرافي، الانتقال من معدلات الخصوبة والوفاة المرتفعة، إلى معدلات الخصوبة والوفاة المنخفضة. ويمر بأربع مراحل:

المرحلة الأولى: يكون كل من معدل الوفاة، ومعدل الخصوبة، مرتفعين. ويكون معدل النمو السكاني منخفض.

المرحلة الثانية: ينخفض معدل الوفاة، بشكل خاص بين الرضع والأطفال. بينما يستمر معدل الخصوبة مرتفعاً. فيرتفع معدل النمو السكاني. وترتفع نسبة فئات العمر الصغيرة، وتكون هناك زيادة كبيرة في أعداد السكان صغار السن baby-boom، تحتاج إلى زيادة كبيرة في الإنفاق لإشباع احتياجاتها من الغذاء، والملابس، والخدمات الصحية والتعليمية...الخ. ويرتفع معدل الإعالة، مما يمثل عبء ثقيل على الاقتصاد. وعندما يصل هذا العدد الكبير من صغار السن إلى سن الإنجاب، تتحقق فورة أخرى في صغار السن، وهكذا يستمر السكان في التزايد بمعدل كبير، حتى يتجاوز صغار السن من الجيل الأول والأجيال التالية، سن الإنجاب. وهو ما يُعرف بعملية "الزخم السكاني population momentum"، والتي يستمر تأثيرها ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ سنة، قبل أن يستقر الهيكل العمري للسكان. ويُتوقع أن تؤدي إلى زيادة إجمالي سكان الدول النامية بحوالي ٤٠% ما بيـــن عاميّ ١٩٩٥ و٢١٠٠ (Bloom, Canning and Sevilla, 2003).

المرحلة الثالثة: تنخفض نسبة فئات العمر الصغيرة. وترتفع نسبة السكان في سن العمل، حيث وصلت الزيادة الكبيرة في صغار السن في المرحلة السابقة، إلى سن العمل في هذه المرحلة، ويصبحون قادرين على العمل واكتساب الدخل، ويميلون لادخار نسبة أكبر من دخولهم. وينخفض معدل الإعالة. وتتزايد فرص النمو الاقتصادي، مع زيادة حجم قوة العمل، وانخفاض معدل الإعالة، وارتفاع الميل للادخار، وتُمكن الزيادة في المدخرات من تمويل قدر أكبر من الاستثمارات.

المرحلة الرابعة: تنتقل الزيادة الكبيرة في السكان الذين كانوا في الفئة العمرية الصغيرة في المرحلة الثانية، و في سن العمل في المرحلة السابقة إلى سن التقاعد. فيرتفع معدل الإعالة مرة أخرى. ويكون الارتفاع في هذه المرحلة نتيجة ارتفاع نسبة كبار السن. ويعتمدون في إشباع احتياجاتهم، على السحب من المدخرات، أو على الاعتماد على دعم أسرهم أو الدولة.

ويتبين من تحليل المراحل الأربعة، أن الاقتصاد يُتاح له خلال المرحلة الثالثة، فرصة للاستفادة بهذا التغير في الهيكل العمري لدفع النمو دفعة كبيرة The Window of Opportunity تُتاح هذه الفرصة لفترة زمنية محدودة (Bloom, Canning and Sevilla, 2003). حيث يعمل عدد أكبر من السكان، ويعولون عدد أقل من صغار أو كبار السن. ولكن الفرصة لا تستمر إلا لفترة، نتيجة تقدم هذه الفئة في السن، ودخولها مرحلة التقاعد في المرحلة الرابعة، فيزيد عدد المعالين مرة أخرى، وإن تغير تركيبهم العمري عن المرحلة الثانية، فيشكل كبار السن وليس الفئات العمرية الصغيرة النسبة الأكبر منهم.

٣- آليات تأثير النمو السكاني على التنمية في الفكر الاقتصادي (الادخار، الاستثمار، العمالة، النمو)

٣-١- النمو السكاني في نماذج النمو

٣-١-أ- نماذج النمو النيوكلاسيكية::

يتحدد وفقاً لها النمو بالتراكم الرأسمالي. فالاستثمار في رأس المال المادي والبشري يزيد إنتاجية العامل ومن ثم يرفع الدخل. ويخضع التراكم الرأسمالي لقانون تناقص الغلة. ومن ثم فإن الدول الأغنى والتي يتوفر بها رأس مال يكون أثر التراكم الرأسمالي فيها على النمو أقل. ومن ثم كان من الصعب في إطار هذه النماذج تفسير التفاوت الكبير في الدخل الحقيقي والمتزايد بالفعل بين دول العالم، واتساع الفجوة بين الاقتصاديات الفقيرة والغنية، حيث لم تتحقق فرضية التقارب؛ أحد أهم ركائز هذه النظرية. ويقتصر أثر العوامل الديموجرافية في النموذج على كون النمو السكاني السريع يؤثر سلباً على القدر المتاح من رأس المال لكل عامل، وهو ما يخفض الإنتاجية، والدخل لكل فرد. وحيث أن كل العناصر في هذه النماذج تكون متغيرة، فإن المشكلة لا تتولد من النمو السكاني، وإنما في مدى ارتفاع النمو السكاني مقارنة بالنمو الاقتصادي.

٣-١-ب- نماذج النمو النابع من الداخل (النمو الذاتي):

تعود إلى كتابات رومر عام ١٩٨٦، ثم مقال لوكاس عام ١٩٨٨. لا يخضع فيها التراكم الرأسمالي لقانون تناقص الغلة، بل تفترض ثبات العائد بالنسبة لرأس المال وليس تناقصه، فهي تعتد على دالة متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة لكل المدخلات (العمل، رأس المال، الإنفاق على البحوث والتطوير). ويرجع ذلك إلى وفورات خارجية للاستثمار في رأس المال البشري، تعوض الانخفاض في عائد الاستثمار في رأس المال المادي. ويعتمد البحث والتطوير على العمالة الماهرة ورأس المال البشري. وبهذا يتحدد النمو من داخل النموذج، حيث يعتمد التقدم التكنولوجي للاقتصاد على ما تمتلكه من ثروة من رأس المال البشري. وبهذا يتواصل النمو في الأجل الطويل، ويمكن تفسير عدم تحقق فرضية التقارب. ويكون أثر العوامل الديموجرافية محدوداً كما في النماذج النيوكلاسيكية Bloom, David E., David Canning & Pia N. Malaney (11/1999).

ويمكن توضيح هذا التأثير المحدود للعوامل الديموجرافية في إطار هذه النماذج بالشكل التالي. حيث تركز هذه النماذج في تحليل النمو على العلاقة بين رأس المال والدخل. وتنظر إليها باعتبارها علاقة مزدوجة الاتجاه. فرأس المال يزيد الدخل، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة رأس المال في تغذية استرجاعية وهكذا. ويكون هذا التأثير المتبادل أقوى في حالة نماذج النمو النابع من الداخل، حيث لا يخضع التراكم الرأسمالي لتناقص الغلة. ويقتصر أثر العوامل الديموجرافية على أثر الزيادة السكانية على نصيب الفرد من الدخل، دون وجود تغذية استرجاعية (Bloom, David E., David Canning & Pia N. Malaney (11/1999)).

٣-٢- الاتجاهات الفكرية الحديثة

وقد برزت في النصف الثاني من التسعينيات اتجاهات تعطي للعوامل الديموجرافية دوراً أكبر في عملية النمو الاقتصادي. ومن أهم الإسهامات في هذا الصدد إسهامات بلوم Bloom، ووليامسون Williamson ويمكن إبراز أهمية هذا الدور من خلال الشكل التالي:

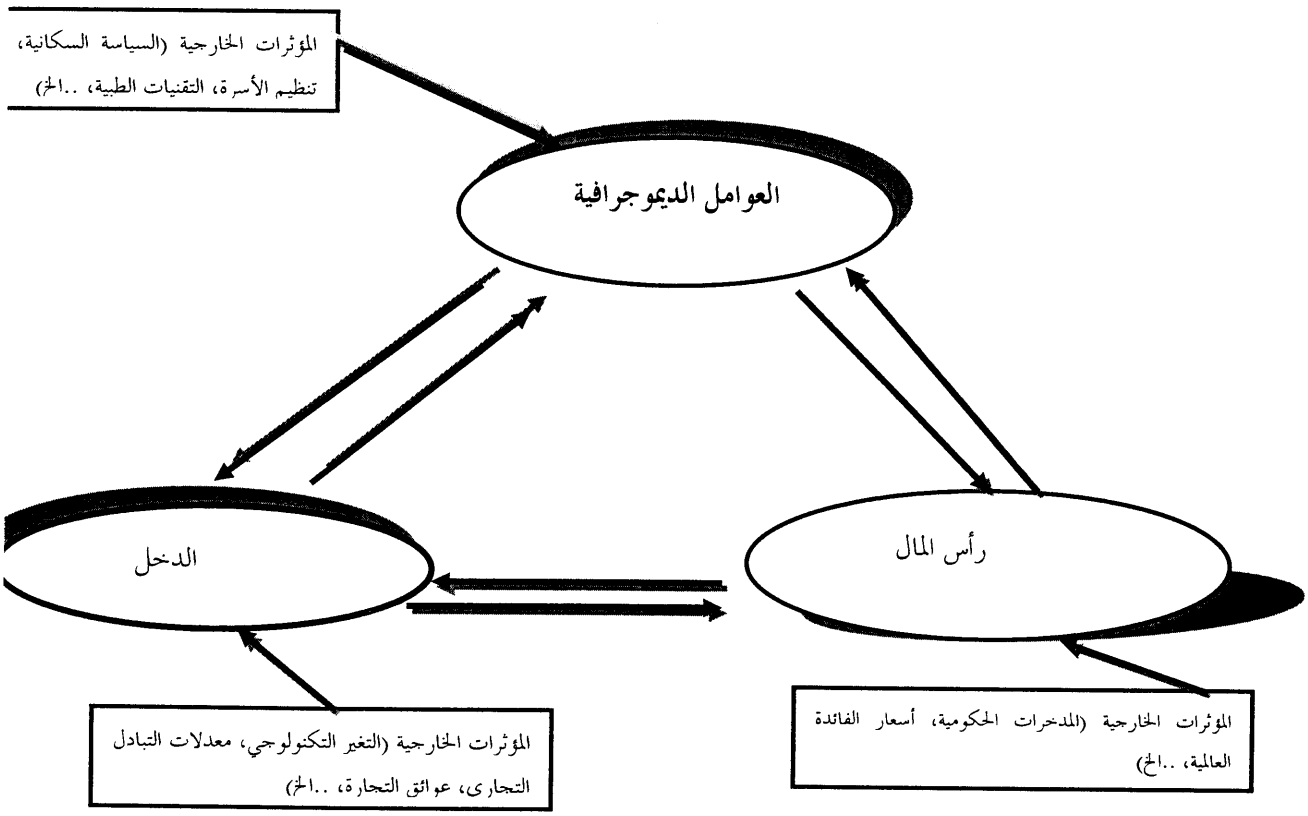

Source: Bloom, David E., David Canning & Pia N. Malaney (5/1999).

يوضح الشكل السابق أن تأثير العوامل الديموجرافية لا يقتصر على الدخل وإنما يمتد كذلك إلى رأس المال، كما أن لهذا التأثير تغذية استرجاعية على العوامل الديموجرافية، وهكذا فإن أي تغير في العوامل الديموجرافية (نتيجة أحد العوامل الخارجية المؤثرة عليها) سوف يولد آثاراً مضاعفة على الدخل ورأس المال، ومن ثم على النمو الاقتصادي، نتيجة التشابكات بين هذه العوامل. فبالإضافة للتأثير المتبادل بين الدخل ورأس المال، تتداخل العوامل الديموجرافية في النموذج بدرجة أكبر من خلال:

- أثر العوامل الديموجرافية على الدخل، ولا يقتصر الأمر هنا على النمو السكاني وإنما الأهم هو التغير في التركيب العمري، والتغير في نسبة السكان في سن العمل. فإذا كان أثر النمو السكاني سلبي، فإن أثر التحول الديموجرافي قد يكون أثر إيجابي قوي وشديد الأهمية في عملية النمو خاصة مع زيادة من فى فئة سن العمل وارتفاع معدلات المشاركة الاقتصادية وزيادة الدخل.

- أثر الدخل على العوامل الديموجرافية. فارتفاع الدخل يؤدي من ناحية إلى تحسن الحالة الصحية، وخفض معدلات الوفاة. ومن ناحية أخرى، يخفض معدلات الخصوبة حيث يؤدي إلى تزايد نفقة الفرصة البديلة لإنجاب الطفل، خاصة للإناث.

- أثر العوامل الديموجرافية على رأس المال المادي والبشري. فمن ناحية، حيث يكون للأسرة الأصغر حجماً قدرة أعلى على تعليم أطفالها، وتوفير مستوى صحي وتغذوي أعلى. ومن ناحية أخرى، تؤثر العوامل الديموجرافية على رأس المال المادي. فكلما ارتفع العمر المتوقع، كلما ارتفع معدل ادخار الأفراد، لتأمين احتياجاتهم في المستقبل. كما أن الحجم الأقل للأسرة الذي يتضمن عدد أقل من الأطفال، يمكن الوالدين من الادخار، واستثمار مدخراتهم في أصول مدرة للعائد. وكلما أمكن بالتالي دعم المزيد من التراكم الرأسمالي.

- أثر رأس المال على العوامل الديموجرافية. يتحقق ذلك من خلال أثر الاستثمار في التعليم. فكلما ارتفع مستوى التعليم خاصة للإناث، ينخفض معدلات وفاة الرضع والأطفال، حيث توفر الأمهات الأفضل تعليماً لأطفالهن رعاية أفضل. كما ينخفض معدل الخصوبة نظراً لارتفاع نفقة الفرصة البديلة لإنجاب طفل إضافي، مع ارتفاع مستوى تعليم المرأة الذي يوفر لها فرص عمل أفضل عائداً.

ونتيجة لهذه التشابكات المتعددة التي تتداخل بها العوامل الديموجرافية في عملية النمو الاقتصادي، فإن أي تغير في هذه العوامل يكون له أثر جوهري مضاعف على النمو من خلال التأثير المزدوج على كلٍ من الدخل ورأس المال، ومن خلال التغذية الاسترجاعية لهذا الأثر على العوامل الديموجرافية، ومن خلال الأثر المزدوج لكلٍ من العمل ورأس المال على بعضهما البعض. وبهذا يمكن للعوامل الديموجرافية أن تسهم إلى حد كبير في تفسير التفاوت في معدلات النمو بين الاقتصاديات المختلفة.

ويؤثر التحول الديموجرافي على النمو من خلال ثلاث قنوات:

٣-٢-١ سوق العمل: يزيد حجم قوة العمل زيادة كبيرة خلال المرحلة الثالثة، مع تغير الهيكل العمري من هيكل يسيطر عليه صغار السن، إلى هيكل عمري، يشكل فيه السكان في سن العمل نسبة أكبر من السكان، بينما يشكل المُعالين من صغار وكبار السن نسبة أقل من السكان. فتنخفض نسبة المُعالين إلى غير المُعالين. وتزداد أعداد الراغبين في العمل، القادرين عليه. يُضاف إلى ذلك، الارتفاع المتوقع في معدل مساهمة الإناث في قوة العمل، نتيجة انخفاض معدل الإنجاب.

وهكذا يؤثر التحول الديموجرافي على النمو من خلال التأثير على المتاح من مدخلات من عنصر العمل. ويتحدد المتاح من هذا العنصر بثلاث عوامل:

- نسبة السكان في سن العمل. ويؤدي التحول الديموجرافي إلى ارتفاعها.
- معدل الإسهام في قوة العمل. وتأثير التحول الديموجرافي عليه غير مؤكد. فانخفاض معدل الخصوبة يعطي للنساء فرصة أكبر للإسهام في قوة العمل. ولكن هذا الأثر كما اتضح من الدراسات التطبيقية يتوقف على عوامل أخرى ثقافية واجتماعية. ومن ناحيةٍ أخرى، فإن انخفاض عدد الأطفال يتيح الفرصة للمزيد من الاستثمار في تعليمهم، وهو ما يؤخر دخولهم إلى سوق العمل.
- عدد ساعات العمل لكل عامل. ويتوقف أثر التحول الديموجرافي عليه على مستوى التنمية وطبيعة سوق العمل. فقد لا ينجح الاقتصاد في استيعاب الزيادة في قوة العمل مما يؤثر سلباً على مستوى

الأجور. وقد يحدث العكس فترتفع الأجور حتى تبلغ المستوى الذي يرتد فيه منحنى عرض العمل إلى الخلف.

٣-٢-٢- الادخار: تدعم مسوح الأسر نظرية الدخل عبر دورة الحياة Life cycle hypothesis، من حيث أن الادخار يتحدد تبعاً للمرحلة العمرية. فيبلغ معدل الادخار أقصاه بين الأفراد في سن ٤٥ سنة. وينخفض بين الأفراد في أوائل الثلاثينيات نتيجة تزايد الاحتياجات الاستهلاكية للأسر الجديدة. ولكن المسوح أظهرت أيضاً أن كبار السن يدخرون كذلك نسبة مهمة من دخولهم و ما يتعارض وافتراضات النظرية. وقد أظهرت دراسات تجارب النمو في شرق آسيا أن التركيب العمري يؤثر على الادخار، ولكنه تأثير ضئيل يصعب معه تفسير الارتفاع الكبير في معدلات الادخار في هذه الدول نتيجة التحول الديموجرافي. وفي محاولة للتفسير، أوضحت دراسة قياسية) أن ارتفاع العمر المتوقع مع ثبات سن التقاعد، يدفع جميع فئات العمر إلى زيادة مدخراتهم لتأمين حياتهم في المستقبل. كما أن انخفاض معدل الخصوبة، ومن ثم حجم الأسرة، يضعف إمكانية اعتماد كبار السن على أبنائهم لتأمينهم في الكبر، فيزداد ادخارهم. كما أن انخفاض معدل الإعالة يساعد على رفع معدل الادخار. ويوفر تزايد المدخرات الفرصة لدعم الاستثمار المحلي ومن ثم النمو. ولكن هذا يتطلب توفير المؤسسات والأسواق المالية التي تساعد على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات منتجة في الداخل، فقد تتدفق هذه المدخرات للاستثمار في الخارج إذا لم تجد بيئة مناسبة جاذبة لها. ويؤثر التحول الديموجرافي إيجاباً على معدل الادخار الحكومي، نتيجة ارتفاع إيرادات الضرائب مع تزايد السكان في سن العمل، مما يساعد على الاستثمار في البنية الأساسية الضرورية للنمو.

٣-٢-٣: التعليم ورأس المال البشري: ارتفاع معدل الإعالة يقلل من قدرة الوالدين على الاستثمار في تعليم أبنائهم. وتشير الدراسات التطبيقية إلى الأثر السلبي على معدلات الالتحاق بالتعليم كما أن ارتفاع العمر المتوقع يدعم ارتفاع معدلات التعليم. إذ يؤدي إلى تزايد العوائد على التعليم على مدى عمر أطول. وقد أوضحت دراسة تطبيقية (أن العمر المتوقع محدد أساسي لمعدلات الالتحاق بالتعليمية(نصار واخرون، ٢٠٠٣)

٤- أثر النمو السكاني في تجارب النمو:تنمية ام بطالة وفقر

لكن هل يعني تحقق التحول الديموجرافي بالضرورة، تحقق الأثر الإيجابي على النمو من خلال القنوات السابقة؟ إن الإجابة بالنفي. فقد يتحقق الأثر الإيجابي وقد يتحقق العكس. فالنتيجة تتوقف على الاستغلال الكفء لهذا التحول الديموجرافي، من خلال السياسات الضرورية لتوفير متطلبات النمو السكاني أياً كان مستواه (منخفض أم مرتفع). وهذا هو ما تثبته تجارب النمو منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

حيث تنطوي "الهبة الديموجرافية" على زيادة كبيرة في "حجم قوة العمل" و "المدخرات"، وينبغي أن يهيئ الاقتصاد المناخ الملائم من السياسات للاستفادة من هذه الزيادة في دفع النمو الاقتصادي دفعة كبيرة، للاستفادة من هذه الفرصة التي تُتاح لفترة زمنية محددة، ولكي لا تتحول الزيادة في حجم قوة العمل إلى عبء متفاقم متمثلاً في ارتفاع معدلات البطالة، بما لها من انعكاسات سلبية على كلٍ من الاستقرار الاقتصادي وكذلك الاجتماعي والسياسي..... حيث يشهد حجم قوة العمل طفرة كبيرة، خلال المرحلة الثالثة للتحول الديموجرافي، مع وصول الزيادة الكبيرة من صغار السن في المرحلة الثانية إلى سن العمل في هذه المرحلة. وتتيح هذه الزيادة الكبيرة فرصة لدفع النمو الاقتصادي دفعة غير مسبوقة، ولكن هذه الزيادة بحد ذاتها غير كافية لتحقيق ذلك. بل أنها على العكس قد تتحول إلى عبء ضخم على الاقتصاد يؤدي إلى تفاقم

مشكلات من قبيل: البطالة، والفقر، وتدهور مستويات المعيشة...الخ. ويتطلب استغلال هذه الفرصة، توفير فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة في قوة العمل. فإذا كانت الفورة في حجم قوة العمل تتيح الفرصة لدفع النمو الاقتصادي، إذا ما وُظفت السياسات المناسبة لتحقيق هذا الهدف، والتي تتيح لهذه الزيادة في حجم قوة العمل فرص العمل التي تحتاجها، فإنها قد تتحول على العكس إلى عبء على الاقتصاد. حيث تُضاف هذه الزيادة إذا لم يُتح لها فرص العمل التي تستوعبها إلى رصيد البطالة. هكذا فإن الفشل في تبني السياسات المناسبة لتلبية احتياجات سوق العمل، لن يؤدي فقط إلى إهدار فرصة غير متكررة لتحقيق قفزة في النمو الاقتصادي، بل إنه سيؤدي كذلك إلى تفاقم معدلات البطالة، وتضخم رصيد المتعطلين وهو ما يوضحه تجارب الدول الاخرى.

٤-١- تجربة النمو في دول شرق آسيا: تعتبر تجربة النمو في دول شرق آسيا معجزة اقتصادية. فقد نجحت هذه الاقتصاديات خلال ما يقرب من ثلاثة عقود في مضاعفة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي حوالي ٣ أضعاف. وحققت معدلات نمو سنوية مرتفعة في هذا الدخل بلغت حوالي ٦,٧% خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٩٠. وقد شهدت هذه الدول تحولات ديموجرافية Demographic Transition جوهرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد شهدت معدلات الوفاة، خاصة معدلات وفيات الرضع والأطفال، انخفاضات حادة. وهو ما أدى إلى ارتفاع واضح في العمر المتوقع عند الميلاد، والذي أصبح الآن أعلى بحوالي ٢٠ عاماً عنه في عام ١٩٥٠. وأدى ذلك إلى تزايد ضخم فيما بعد في عرض العمل، بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج. وقد بينت تجارب اقتصاديات شرق آسيا الدور المهم الذي يلعبه التحول الديموجرافي كمحرك للنمو الاقتصادي.

٤-٢-وقد تشابهت التحولات الديموجرافية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا مع تلك التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية. ورغم ذلك، كان هناك تباين واضح من حيث نجاح جهود التنمية في دول المنطقتين. فدول أمريكا اللاتينية لم تحقق مثل الخطوات الناجحة الواضحة التي حققتها دول شرق آسيا. وهو ما خلصت منه دراسات التنمية في الإقليمين إلى أن تأثير النمو السكاني على النمو ليس تأثيراً ثابتاً ونمطياً، في اتجاه واحد في كل الدول، وإنما يتوقف على طبيعة السياسات المتبعة، ومدى نجاح كل اقتصاد في الاستغلال الكفء لهذا النمو السكاني Bloom, D., David Canning & Pia Malaney 5/1999; Bloom, D., David Canning & Jaypee Sevilla 9/1999.

ففي اقتصاديات أمريكا اللاتينية: شهدت تحولات ديموجرافية مماثلة لتلك التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا خلال نفس الفترة الزمنية. ولكنها تبنت استراتيجية للتنمية تعتمد على التوجه إلى الداخل، والاعتماد على السوق المحلي، والذي لم يوفر طلب يكفي لاستغلال قوة العمل لكبيرة المتاحة، بعكس اقتصاديات شرق آسيا التي نجحت في استغلال عرض العمل المتاح من خلال استراتيجية التنمية الموجهة نحو التصدير. قد بينت تجارب اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية أن التحول الديموجرافي ليس بحد ذاته شرطاً كافياً للنمو الاقتصادي. بل ينبغي أن تكون هناك سياسات تدعم إمكانيات استغلال هذا التحول لدعم النمو الاقتصادي.

٤-٣- وبالنسبة لاقتصاديات دول جنوب الصحراء الإفريقية: فإن تجربة هذه الدول تظهر أن عدم اكتمال التحول الديموجرافي يكون لـــه نتائج سلبية على النمو. فبالنسبة للمرحلة الأولى للتحول الديموجرافي، انخفضت معدلات الوفاة، وارتفع العمر المتوقع عند الميلاد عما كان عليه، وإن كان أقل بوضوح من مستواه في دول العالم الأخرى. ولكن المرحلة الثانية المتعلقة بانخفاض معدلات الخصوبة لم تتحقق في الواقع. وهو

ما ترتب عليه نمو سكاني كبير بمعدلات أسرع منه في اقتصاديات شرق آسيا وفي اقتصاديات أمريكا اللاتينية، بشكل عجزت هذه الاقتصاديات عن استيعابه وتوفير متطلبات النمو السكاني الضرورية له.

وقد بينت تجارب الاقتصاديات الأفريقية أن التحول الديموجرافي غير مكتمل؛ حيث تتحقق المرحلة الأولى، التي تنخفض فيها معدلات الوفاة، ولا تتحقق المرحلة الثانية، التي تنخفض فيها معدلات الخصوبة، تؤدي إلى الوقوع في دائرة الفقر المفرغة من ارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض الدخول وفرص العمل المنتجة، ومن ثم استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة، وهكذا في حلقة مفرغة يصعب الخروج منها. محققاً التوقعات التشاؤمية لمالتس.

٤-٤- اما بالنسبة لمنطقة شمال وشرق افريقيا فلقد اوضحت الدراسات ان هذه المنطقة عند المراحل الأولي من الفرصة السكانية وتتميز بتوقع حياة مرتفع ومعدلات إنجاب منخفضة علي سبيل المثال في مصر منذ ١٩٦٥ إلي ١٩٩٠ ، واعتبر بلوم أن التحول الديموجرافي كان مسئولا عن حوالي سدس الزيادة في الدخل الشخصي (بلوم وكاننج ، ٢٠٠٣). أظهرت النماذج انه إذا استمر الإنجاب في الانخفاض فمن الممكن أن يظهر المزيد من الآثار الايجابية علي الإنتاج المحلي الإجمالي للفرد. وتحتاج المنطقة إلي العمل نحو المزيد من أسواق العمل المفتوحة وأيضا الاستثمار في مجال التعليم والتدريب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

ويوضح الجدول (١) الحقائق السابقة عن النمو السكاني ونمو قوة العمل ومعدل النمو في هذه الأقاليم، خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠:

جدول ١ : النمو السكاني، ونمو السكان في سن العمل، وقوة العمل- ومعدل النمو%

الإقليم	شرق آسيا	أمريكا اللاتينية	أفريقيا جنوب الصحراء
التحول الديموجرافي			
معدل النمو السكاني	١,٥	١,٧	٢,٧
معدل نمو السكان في سن العمل	٢,٣	٢,٥	٢,٧
معدل نمو قوة العمل	٢,٤	٢,٨	٢,٤
نمو القطاعات الاقتصادية			
الزراعة	٢,٢	٠,٣	٠,٧
الصناعة	٣,٦	-١,٣	-١
الخدمات	٣,٩	-١,٦	-٢,١
نمو إنتاجية قوة العمل	٤,٣	-٠,٦	٠,٥
نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٥,٢	٠,٤	٠,٢

Source: Bloom, David E., David Canning & Pia N. Malaney (5/1999).

٥- التحولات الديموجرافية في الدول العربية – تحليل للاتجاهات

يقدر اجمالى عدد السكان فى الدول العربية فى عام ٢٠٠٤ بحوالى٣٠٧ مليون نسمه٢,٣% فى المتوسط. ويعد معدل نمو السكان فى الدول العربية من أعلى المعدلات السائدة فى العالم فيما عدا منطقة جنوب الصحراء بافريقيا. ويبلغ هذا المعدل ٠,٦% فى الدول المتقدمة و١,٩% فى الدول النامية فى المتوسط.(UNFPA,2003).

ولقد نجحت بعض الدول العربية فى تحقيق نتائج ملموسة فى برامج تنظيم الأسرة وتخفيض معدل نمو السكان مثل تونس والذى بلغ معدل النمو السكانى فيها نحو ١,٢%.وتتميز غالبية الدول العربية ببطئ فى انخفاض معدلات الخصوبة وانخفاض سريع فى معدلات الوفيات مما أدى الى زيادة نسبة السكان فى الفئة العمرية اقل من ١٥ عام (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا، ٢٠٠٣). ويبين التوزيع العمرى للسكان فى الدول العربية كبر حجم الشريحة الوسطى للهرم السكانى والمتمثلة فى الفئة العمرية ١٥-٦٥ اذ تتراوح نسبة هذه الفئة فى الدول العربية بين ٤٩,٥% فى فلسطين و٧٤% فى الكويت (التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٥). ولقد اوضحت توقعات البنك الدولى ان سكان دول المنطقة العربية بالإضافة الى سكان افغانستان وباكستان وايران سوف يرتفعوا الى ٧٢٠ مليون عام ٢٠١٥ اى من ٦% من اجمالى سكان العالم فى ١٩٧٠ الى ١٠% فى ٢٠١٥ .

ومن المتوقع ان يؤدى الهيكل العمرى الذى تغلب عليه فئة الشباب الى ضمان بقاء العدد المطلق للمواليد عند مستوى مرتفع حتى اذا انخفض معدل الخصوبة الكلى، كما ان الزيادة فى عدد السكان من الفئة العمرية فى سن العمل سيؤدى الى ضغوط كبيرة على سوق العمل مما يحد من امكانية استيعابها. اما الأهم فهو ان ثلث حجم السكان فى المنطقة العربية أقل من ١٥ سنة وهؤلاء الأطفال والشباب سوف يدخلون سوق العمل وسوف يتضاعف عدد السيدات فى سن الخصوبة (١٥-٤٢ عام) فى الثلاثين عام التاليين. كذلك فان كبار السن من المتوقع ان يزداد عددهم مع تقدم المستوى الصحى فى مصر من ٤,٣ مليون عام ٢٠٠٠ الى ٢٣,٧ مليون فى ٢٠٥٠ ومن مليون فى السعودية فى عام ٢٠٠٠ الى ٧,٧ مليون فى عام ٢٠٥٠ ، مما يرفع من معدلات الاعالة فى الدول العربية. و بصفة عامة تعد معدلات الإعالة فى المنطقة أعلى المعدلات فى العالم نتيجة لتكوين سكانها الفتى وانخفاض معدلات مشاركة الإناث فى القوة العاملة (UNFPA,2003).

ويوضح جدول رقم -١- بالملحق رقم -١- تقديرات نسبة السكان فى فئة العمر ١٤-٦٥ عام فى الدول العربية الى اجمالى السكان خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٠-٢٠٥٠ فى ظل ثلاث تقديرات للخصوبة، منخفض، متوسط ومرتفع. وفى ظل تقدير الخصوبة المتوسط نلاحظ ارتفاع ملحوظ فى نسبة السكان فى فئة العمر ١٥-٦٤ عام ارتفاعا ملحوظا لتصل الى اقصاها فى عام ٢٠٣٥ فى بعض الدول وفى بعض الدول العربية تصل هذه النسبة الى اقصاها فى عام ٢٠٥٠. ففى العراق ارتفعت هذه النسبة من ٥٥% الى ٦٨% فى ٢٠٣٥، وفى السودان ارتفعت من ٥٧% الى ٦٨% وفى موريتانيا ارتفعت من ٥٣% الى ٦٠% فى عام ٢٠٣٥، وفى الأردن ارتفعت من ٥٥% فى عام ٢٠٠٠ إلى ٦٥% فى عام ٢٠٢٥ وارتفعت من ٤٩% فى فلسطين فى عام ٢٠٠٠ الى ٥٨% فى ٢٠٣٥ ومن ٦٣% فى لبنان الى ٦٦% عام ٢٠٢٥، ومن ٦٣% فى ليبيا الى ٦٦% ومن ٦١% فى الجزائر الى ٦٩% فى عام ٢٠٢٥ وارتفعت فى مصر من ٦١% فى عام ٢٠٠٠ الى ٦٨% فى ٢٠٢٥ وارتفعت من ٥٦% فى سوريا الى ٦٩% فى عام ٢٠٣٥.و فى عمان فلقد ارتفعت من ٥٣% الى ٦٦% فى عام ٢٠٥٠. ومن ٥٠% فى الصومال فى عام ٢٠٠٠ الى ٦٠% فى ٢٠٥٠ وارتفعت من ٥٣% فى موريتانيا عام ٢٠٠٠ الى ٦٧% فى ٢٠٥٠، ومن ٥٤ فى جيبوتى عام

٢٠٠٠ الى ٦٨% فى عام ٢٠٥٠ وارتفعت من ٥٥% فى العراق الى ٦٨% عام ٢٠٣٥. وفى كل هذه الدول فأنه مع ارتفاع نسبة كبار السن سوف ترتفع معدلات الاعالة فى المستقبل.

أما بالنسبة لقطر والكويت والامارات والبحرين، فمن الواضح ان الاتجاه سوف يكون عكسيا حيث تنخفض نسبة السكان فى فئة العمر ١٥-٦٤ عام خلال الفترة محل الدراسة فى نهاية الفترة الزمنية ٢٠٠٠-٢٠٥٠ عن بدايتها، ويرجع السبب فى ذلك الى ارتفاع معدلات الخصوبة فى هذه الدول وعدم اتجاهها نحو الانخفاض الشديد (ملحق ٢).

ولقد زاد عدد الاطفال في الفئة العمرية (صفر-١٤) في المنطقة العربية من ٧٥ مليون في عام ١٩٨٠ إلى ١٠٩ مليون عام ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن تصل الى ١٢٤,٤ مليون نسمة في عام ٢٠١٠، ولكن انخفضت نسبة الاطفال في سن (صفر-١٤) من ٤٤,٢% عام ١٩٨٠ إلى ٣٨% عام ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن تصل إلى ٣٤,٨% عام ٢٠١٠. و تمثل الفئة العمرية (١٥-٢٤) في المنطقة العربية المرحلة الانتقالية من الطفولة إلى البلوغ وهى فئة الشباب والتى تعانى من اعلى معدلات بطالة فى هذه المجتمعات. وقد سجلت هذه الفئة ٣٣ مليون عام ١٩٨٠ و٥٨,٣ مليون عام ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن تصل إلى ٩٦,٩ مليون و٧٨,٣ مليون بحلول عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠ على التوالي. وهكذا فى العقد الاخير من القرن الماضي، بدأت تتغير أنماط السكان في المنطقة العربية نحو مراحل متقدمة من الانتقال الديمجرافي مما يمهد الطريق نحو التغيرات في المكون العمري للسكان في هذه المنطقة، لكن تظل الفئة السكانية فوق ٦٥ سنة أقل بكثير من أجمالي السكان. بالنسبة للفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة والتى ستصل إلى ١٧ مليون نسمة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠.ويؤدى ذلك الى زيادة الداخلين فى قوة العمل كما هو مبين فى شكل (١).

شكل(١): انخفاض معدل الاعالة يتقابل مع زيادة أعداد السكان في سن العمل الدول العربية

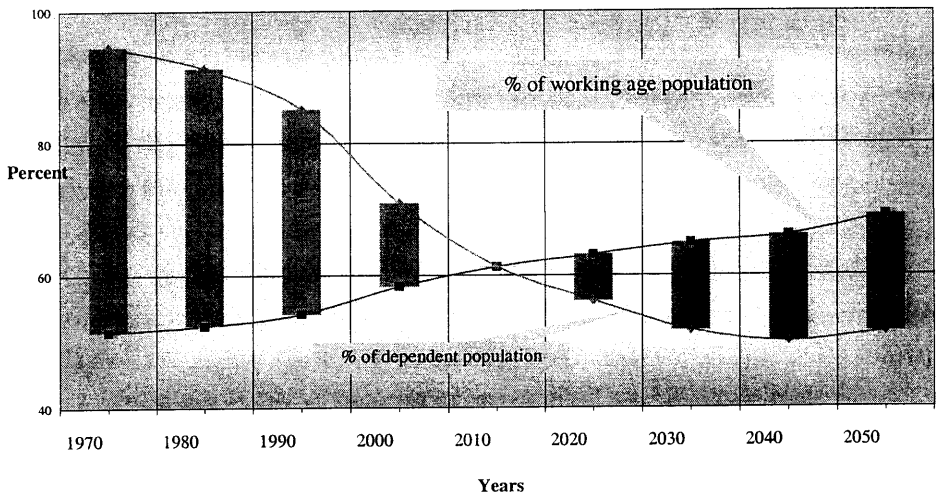

Source:
Batool Shakoury (2005) "Demographic Transition & its implication on International Migration" ESCWA

وتوضح الاشكال ١-٢٠ فى الملحق -٢- مراحل التغير العمرى للسكان فى الدول العربية.

الفصل الثاني

الجانب العملي

١- إسقاطات النمو الاقتصادي وحساب معامل الإنتاجية المتوقع

ارتكزت دراسة (Keller and Nabli, 2002) لتقدير متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المطلوب لتوليد فرص عمل كافية لاستيعاب العمالة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على أنه بالأخذ في الاعتبار التوفر النسبي للموارد، فإنه ينبغي تبني هياكل إنتاجية كثيفة رأس المال، لتحسين قدرة هذه الاقتصاديات التي تتسم بوفرة نسبية في عنصر العمل على استيعاب العمالة. وحيث أن الدلائل الدولية تشير إلى أن مرونة التشغيل في الأجل الطويل تقع بين ٠,٤ و٠,٨ تبعاً لنوع الهيكل الإنتاجي؛ تقترب من ٠,٤ في الهيكل الإنتاجي كثيف رأس المال، وترتفع إلى ٠,٨ في حالة الهيكل الإنتاجي كثيف العمالة. لذا فإن الدراسة استخدمت في تقدير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المطلوب لاستيعاب العمالة المرغوب في تشغيلها في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرونة التشغيل للناتج مساوية لـــ٠,٧، وقدرت معدل النمو المطلوب بالمعادلة التالية:

معدل النمو المطلوب لاستيعاب العمالة = معدل نمو العمالة ÷ مرونة التشغيل الناتج (=٠,٧)

ويتبين بتقدير مرونة التشغيل للناتج الفعلية في مصر خلال فترة الخطة الخمسية السابقة (١٩٩٧-٢٠٠٢) أنها تبلغ ٠,٤٥*، وهي قيمة منخفضة مقارنة بالقيمة المقترحة لدول الشرق الوسط وشمال أفريقيا (٠,٧)، وكذلك في ضوء الفائض الكبير في عرض العمل.

وقد اعتمدت الدراسة على القيمة المقدرة لمرونة التشغيل للناتج (٠,٤٥)، في تقدير معدل النمو المطلوب لاستيعاب الزيادة المتوقعة في قوة العمل خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٥٠). وذلك باستخدام تقديرات توقعات النمو السكاني، ونمو قوة العمل خلال الفترة، بالاستناد إلى تقديرات (Zaky, 4/2005). وتم تقدير معدل النمو المطلوب لاستيعاب فقط الزيادة المتوقعة في قوة العمل خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٥٠)، على النحو التالي:

تقدير معدل نمو فرص العمل المطلوب لاستيعاب النمو المتوقع في حجم قوة العمل، حيث:
معدل النمو المطلوب في فرص العمل= (إجمالي قوة العمل$_{ن+١}$ / إجمالي قوة العمل$_{ن}$) - ١
حيث: - إجمالي قوة العمل$_{ن+١}$، إجمالي قوة العمل في الفترة ن+١
- إجمالي قوة العمل$_{ن}$، إجمالي قوة العمل في الفترة ن.

٢-مؤشرات انبثاق الهبة الديموجرافية

وهناك ايضا مؤشرات أخرى إضافية إلي جانب معدل الإعالة. ونجد أن الحكومة في خلال تلك الفترة ستكون في وضع أفضل لتحويل الاستثمارات لتمويل الزيادة في قوة العمل في الفئة العمرية (١٥ -٦٤). والمؤشرات المقترحة هي كما يلي:

١- حجم الزيادة الطبيعية.
٢- حجم السكان في الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة.
٣- حجم السكان في الفئة العمرية من ١٥ – ٦٤ سنة.
٤- معدل الإعالة.

وتعرف النقطة الزمنية لبداية الهبة الديموجرافية بأنها النقطة التي ينخفض عندها كل من معدل الإعالة وحجم زيادة الطبيعية ويبدأ حجم السكان في الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة في الانخفاض ويتزايد حجم السكان في سن العمل. أما النقطة الزمنية لنهاية الهبة الديموجرافية فتحدد عندما يصل حجم السكان في الفئة العمرية ١٥ – ٦٤ إلي قيمته العظمي أو يبدأ معدل الإعالة في التزايد مرة أخرى، أيهما يحدث أولاً.

تتحدد إمكانية استفادة الاقتصاد من الهبة الديموجرافية، في دفع النمو الاقتصادي، بالقدرة على توفير فرص عمل منتجة، تستوعب الزيادة الكبيرة في قوة العمل، التي تنطوي عليها "الهبة الديموجرافية". وهو ما يطرح التساؤل حول: معدل النمو المطلوب لاستيعاب هذه الزيادة؟

٣- الإسقاطات السكانية للعرض من القوة العاملة:

إن إسقاطات السكان الناشطين اقتصادياً مهمة لإعطاء مؤشر علي عدد وخصائص العاملين المتاحين للعمل في السنوات المستقبلية وذلك لكي نتمكن من وضع الخطط والسياسات الملائمة. فنحن لا نحتاج المعلومات التي تخص قوة العمل الكلية فقط ولكننا نحتاج أيضا المعلومات التي تخص التركيب العمري والنوعي – علي الأقل –لقوة العمل. فإسقاطات قوة العمل لازمة لإعطاء مؤشر علي عدد الوظائف التي يجب أن يقوم الاقتصاد بتوفيرها ويمكن أن تمتد تلك الإسقاطات الإضافية وذلك مثل إسقاطات العرض والطلب للعاملين في مختلف الفئات المهنية والمستويات التعليمية. ونلاحظ أن حساب تلك الإسقاطات يحتاج لوضع بعض الفروض حول المستقبل وذلك فيما يخص العلاقة بين تقدم الاقتصاد والسكان. وبالرغم من أن النسب الحالية قد تبقي كما هي، فانه من المتوقع حدوث بعض التحسن وتتسم المنهجية المستخدمة للقيام بإسقاطات قوة العمل بالبساطة والوضوح فتم استخدام طريقة بسيطة. تعتمد علي المعدلات عند عمر معين وسيتم افتراض نسبة السكان في قوة العمل بواسطة الاسقاطات السكانية للفترات القادمة ويتم تطبيق تلك النسب علي السكان في سن العمل ١٥ سنة فأكثر وفقاً للعمر والنوع.

ويجب ان نذكر ان أي إسقاطات لقوة العمل يجب أن تأخذ في اعتبارها التغيرات الهيكلية إلتي يمكن أن تحدث To the mix of the economically active & not eco. Active population. ويجب التأكيد أيضا علي تزايد الإقبال علي العمل والتعليم خاصة بالنسبة للإناث مع ضرورة دراسة معدلات المشاركة في قوة العمل للذكور ويجب حصر النساء العاملات ببعض الأنشطة البدائية سواء لأغراض استهلاكهم الشخصي أو استهلاك أسرهم وذلك مثل قيام بعض النساء بتربية الدجاج في فناء المنزل بمساعدة أمهاتهم في القيام بمثل هذه الأنشطة. وقد يتسبب ذلك النقص في التقدير في زيادة Female activity rate

إلي قيمة تتراوح بين ٢٠ – ٦٠% ونتيجة لذلك قلم د.زكى حسن بافتراض سيناريوهات Female activity rate فى دول مثل مصر (Nassar, H. et al. 2007) مع ضرورة وضع اكثر من سيناريو للزيادة السنوية فى معدلات مشاركة الاناث والتى تأخذ فى الارتفاع فى معظم الدول العربية. كذلك يوجد العديد من الامور والتي يجب اخذها في الاعتبار:

- العاملين في الخارج خاصة في دول الخليج قد يمثلون زيادة محتملة في حجم قوة العمل في المستقبل القريب وأي سياسات يتم الأخذ بها لاغتنام الفرصة السكانية المتوقعة يجب أن تكون علي وعي كافي بالتغيرات الحادثة في تركيب قوة العمل في دول الخليج، فهناك اتجاه نحو زيادة العمالة الوطنية أو اللجوء إلي عمالة أرخص من الدول الآسيوية. ومن الممكن أن تتراجع الأرقام الكبيرة للعاملين بالخارج ومن المحتمل أن تستمر الهجرة إلي دول الخليج في الانخفاض ويجب اخذها فى الاعتبار فى تقديرات حجم السكان المعروضة.

- أن قرارات السيدات بشأن العمل والإنجاب والعلاقة الأنية بين الاختيارين لا تبني علي تقارير عقلانية. فلقد اشار إلي أن الانخفاض في الإنجاب لا يؤدي بالضرورة إلي زيادة مشاركة النساء في قوة العمل بل وبالعكس في أحيان كثيرة تكون كثرة الإنجاب مرتبطة بزيادة في المشاركة، فهناك عوامل أخري تكن مؤثرة وذلك مثل طبيعة العمل، الترتيبات والعلاقات الأسرية وبالتالي فان السياسات الهيكلية – مثل السياسات إلتي سوف تتم مناقشاتها لاحقاً – يجب أن تأخذ في الاعتبار تغير نوعيات العمل التي تقوم بها المرآة حالياً. تلك السياسات يجب أن تهدف أيضا إلي زيادة مشاركة النساء في قوة العمل ولا تعتمد فقط علي الانخفاض المتوقع في الإنجاب .

٤-إسقاطات التشغيل والطلب على القوى العاملة

تقديرات العرض من القوة العاملة في حساب النمو الاقتصادي المضاعف: إسقاطات عرض العمالة:

إن إسقاطات السكان الناشطين اقتصادياً مهمة لإعطاء مؤشر علي عدد وخصائص العاملين المتاحين للعمل في السنوات المستقبلية. وذلك لكي نتمكن من وضع الخطط والسياسات الملائمة. فنحن لا نحتاج المعلومات التي تخص قوة العمل الكلية فقط ولكننا نحتاج أيضاً المعلومات التي تخص التركيب العمري والنوعي –علي الأقل – لقوة العمل. فإسقاطات قوة العمل لازمة لإعطاء مؤشر علي عدد الوظائف التي يجب أن يقوم الاقتصاد بتوفيرها ويمكن أن تمتد تلك الإسقاطات الإضافية وذلك مثل إسقاطات العرض والطلب للعاملين في مختلف الفئات المهنية. ونلاحظ أن حساب تلك الإسقاطات يحتاج لوضع بعض الفروض حول المستقبل وذلك فيما يخص العلاقة بين تقدم الاقتصاد والسكان. وبالرغم من أن النسب الحالية قد تبقي كما هي، فإنه من المتوقع حدوث بعض التحسن، وتتسم المنهجية المستخدمة للقيام بإسقاطات قوة العمل بالبساطة والوضوح. فتم استخدام طريقة بسيطة تعتمد علي المعدلات عند عمر معين وسيتم افتراض نسبة السكان في قوة العمل (معدل المشاركة في قوة العمل) للفترات القادمة، ثم تطبيق تلك النسب علي السكان في سن العمل ١٥ سنة فأكثر وفقاً للعمر والنوع. إن أي إسقاطات لقوة العمل يجب أن تأخذ في اعتبارها التغيرات الهيكلية التي يمكن أن تحدث. ويجب التأكيد أيضاً علي تزايد الإقبال علي العمل والتعليم خاصة بالنسبة للإناث.

٥-النماذج القياسية وفرضياتها في حساب النمو الاقتصادي

٥-١- الدراسات القياسية والنمو السكانى:

بينت دراسة قياسية (Bloom, Canning and Malaney 5/1999) لتحليل العوامل المفسرة للنمو في ٧٠ دولة في شرق آسيا، أفريقيا، وأمريكا اللاتينية خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٩٠)، أنه بإدخال متغيرات التحول الديموجرافي في النموذج؛ والتى تشمل هذه المتغيرات: معدل النمو السكاني، ومعدل نمو السكان في سن العمل، ونسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان، والاختلاف بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو السكان في سن العمل، والعمر المتوقع عند الميلاد، والكثافة السكانية، سوف نصل الى:

- أثر خمسة من هذه العوامل الستة معنوي. وأدى إدماجها في النموذج إلى رفع قدرته التفسيرية (ارتفعت قيمة R^2 من ٠,٥٨ إلى ٠,٨٣). وهو ما يؤكد أهمية أثر التحول الديموجرافي على النمو.
- كان أحد أهم العوامل المؤثرة إيجاباً على النمو هو "العمر المتوقع عند الميلاد". وهو يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال عدد من القنوات. لعل أهمها أنه عندما يتوقع الأفراد أن يعيشوا أكثر، فإنهم يدخرون أكثر، لتأمين حياتهم. كما أنه مؤشر للحالة الصحية للسكان، حيث يرتبط الانخفاض في معدل الوفاة بالانخفاض في معدل انتشار المرض، وهو ما يجعل قوة العمل أكثر إنتاجية. ويكون ذلك الأثر ذا أهمية أكبر على النمو في الدول النامية، حيث تنتشر الأعمال اليدوية.
- أثر النمو السكاني الإجمالي أثر سلبي قوي على النمو الاقتصادي. ولكن أثر نمو السكان في سن العمل، هو أثر إيجابي قوي.
- لم يكن هناك أثر معنوي للنمو السكاني المتوازن (حيث: ينمو إجمالي السكان، وقوة العمل، بنفس المعدل). وهو ما يبين أنه كما سبقت الإشارة، فإن العامل الحاسم في تحديد أثر التحول الديموجرافي، ليس هو النمو السكاني، وإنما الأهم هو التغير في الهيكل العمري للسكان.
- نتج عن إدراج متغير في النموذج dummy variable يشير إلى الإقليم، وباستبعاد أثر التحول الديموجرافي، ارتفاع الأثر المعنوي ووضوحه بصورة إيجابية في حالة شرق آسيا. فإذا كان من الممكن تعريف المعجزة الاقتصادية الآسيوية بأنه ذلك الجزء من معدل النمو الذي لا يمكن تفسيره بالمحددات المعروفة للنمو (نصيب العامل من الناتج، الانفتاح، نوعية المؤسسات)، فإنه بلغ في شرق آسيا ٣,٥% سنوياً. ولقد اتضح تفسير هذه المعجزة عند إدماج عناصر التحول الديموجرافي في النموذج، حيث انخفض هذا الجزء من معدل النمو الذي لا يمكن تفسيره من ٣,٥% سنوياً إلى أقل من ١% (٠,٨٩٩%) فقط. وهو ما يؤكد الأهمية الكبيرة للتحول الديموجرافي في تفسير معجزة النمو في شرق آسيا.

وقد أظهرت دراسة أحدث (K. Navneetham 2002) عن النمو في دول شرق وجنوب شرق آسيا، خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٢، أنه بشكل عام لا يوجد أثر معنوي لمعدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، بينما كان للتركيب العمري أثر معنوي موجب على النمو.

٥-٢- الشروط التنموية وطبيعة السياسات

يتيح التحول الديموجرافي الفرصة لدفع النمو الاقتصادي، ولكنه لا يضمن أن ينتفع الاقتصاد بالفعل بهذه الفرصة التي تُتاح لمرة واحدة. وتتوقف إمكانية انتفاع الاقتصاد بهذه الفرصة، وتحويلها إلى "هبة

ديوجرافية" حقيقية، وليس إلى "عبء" على الاقتصاد، على بيئة السياسات الاقتصادية، ومدى ملاءمتها لتعظيم الاستفادة من هذه الفرصة. ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السياسات، التي ينبغي أن يستعد من خلالها الاقتصاد لهذه الفرصة. وتتمثل في[٢]:

أولا: سياسات للإسراع بالتحول الديموجرافي، والوصول إلي فترة "الهبة الديموجرافية"

١- سياسات الصحة

ينبغي أن تركز سياسات الصحة للإسراع بعملية التحول الديموجرافي، على كلٍ من الخدمات الصحية الوقائية والأساسية. إذ تؤدي هذه الخدمات دوراً مهماً في الإسراع بعملية التحول الديموجرافي من خلال:

- خفض احتمالات وفيات الأطفال. وهو ما يحفز الآباء على إنجاب عدد أقل من الأطفال، يستثمرون فيهم قدر أكبر من الموارد.
- توفير خدمات الصحة الإنجابية، التي تساعد الآباء على تكوين أسر أصغر حجماً. ويقرر تقرير السكان في العالم لعام ٢٠٠٤ أن الاستثمار الحالي في تحسين خدمات الصحة الإنجابية يمكنه أن يسرع بالوصول إلى الهبة الديموجرافية (UNFPA, 2004).

٢- سياسات التعليم

يؤثر نشر التعليم، وارتفاع مستوياته جوهرياً على معدلات الخصوبة. حيث يتجه الآباء الأعلى تعليماً لتكوين أسر أصغر حجماً. وترتفع نفقة الفرصة البديلة لإنجاب طفل إضافي، بالنسبة للنساء الأعلى تعليماً عنها بين النساء غير المتعلمات. حيث ترتفع فرصة المرأة في المجموعة الأولى في إيجاد فرصة عمل، واكتساب دخل أعلى من المرأة في المجموعة الثانية. ومن ثم، فإن نفقة الفرصة البديلة لإنجاب وتربية طفل، تتمثل في خسارة "دخل أعلى".

ويلعب التعليم دورا أساسيا في توفير فرص عمل أفضل، ويعد محو الامية ورفع معدلات القراءة والكتابة من اهم الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك، وعلي مستوي التعليم الثانوي تظهر الحاجة الي تقديم التكنولوجيا المتطورة والمهارات العالية. كما يجب ربط البرامج التدريبية المختلفة باحتياجات سوق العمل . وتعاني الدول العربية من معدلات مرتفعة للبطالة، وبالرغم من ظهور العديد من القطاعات الواعدة التي قد تعد مصدرا كبيرا للتشغيل مثل: التمويل والتأمينات والفنادق والسياحة والاتصالات، الا ان العديد من المسوح والاحصاءات في الدول العربية تشير الي النقص الشديد في المهارات التي تحتاجها هذه القطاعات بين العاطلين في سوق العمل العربي. ومن ثم تبرز اهمية التنسيق بين السياسات التعليمية والتدريبية لإكساب الشباب هذه المهارات. ونلاحظ تناقص العائد للتعليم الجامعي (عائد خاص مرتفع، وعائد اجتماعي منخفض)، مما يشير الي ان الانفاق في الدول العربية ينحاز الي القلة الغنية علي حساب الاغلبية التي تعاني من الامية او تظل محصورة في التعليم الثانوي دون ان يكون هناك طلب موازي عليها. وجدير بالذكر ان الاستثمارات في الدول العربية في قطاع التعليم تحتاج الي مراجعة بحيث يصبح المعيار هو الكيف والجودة وليس الكم،

---

[2] (Bloom, Canning & Sevilla 2003; Bloom, Canning & Malaney 1999; Ross 2004; UNFPA 2003; IMF 2004)

فالخريجين من مختلف المراحل يعانون من نقص شديد في المهارات والتي يحتاجها سوق العمل الداخلي والخارجي . ويعاني قطاع التعليم من نقص في المدخلات المالية والمادية والبشرية.

٣- سياسات تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة

تشمل هذه السياسات، توفير مزيد من فرص العمل، والقضاء على أي ممارسات تمييزية لغير صالح النساء في التعليم أو التوظيف. وذلك بهدف زيادة قوة العمل المتاحة، من خلال زيادة معدل مساهمة الإناث في قوة العمل. كما يكون لهذه السياسات أثر مماثل لارتفاع المستوى التعليمي، من حيث أنها تؤدي إلى ارتفاع نفقة الفرصة البديلة لإنجاب طفل إضافي.

ثانيا: سياسات للاستفادة بـــ "الهبة الديموجرافية" [٣]

تنطوي "الهبة الديموجرافية" على زيادة كبيرة في "حجم قوة العمل" و"المدخرات"، وينبغي أن يهيئ الاقتصاد المناخ الملائم من السياسات للاستفادة من هذه الزيادة في دفع النمو الاقتصادي دفعة كبيرة، للاستفادة من هذه الفرصة التي تُتاح لفترة زمنية محددة، ولكي لا تصبح الزيادة في حجم قوة العمل إلى عبء متفاقم متمثلاً في ارتفاع معدلات البطالة، بما لها من انعكاسات سلبية على كلٍ من الاستقرار الاقتصادي وكذلك الاجتماعي والسياسي. وتتمثل أهم السياسات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف في:

١- سياسات توسيع سوق العمل وزيادة مرونته

يشهد حجم قوة العمل طفرة الكبيرة، خلال المرحلة الثالثة للتحول الديموجرافي، مع وصول الزيادة الكبيرة من صغار السن في المرحلة الثانية إلى سن العمل في هذه المرحلة. وتتيح هذه الزيادة الكبيرة فرصة لدفع النمو الاقتصادي دفعة غير مسبوقة، ولكن هذه الزيادة بحد ذاتها غير كافية لتحقيق ذلك. بل أنها على العكس قد تتحول إلى عبء ضخم على الاقتصاد يؤدي إلى تفاقم مشكلات من قبيل: البطالة، والفقر، وتدهور مستويات المعيشة...الخ. ويتطلب استغلال هذه الفرصة توفير فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة في قوة العمل.

وتضيف السياسات التى تزيد من مرونة أسواق العمل الى قدرة الاقتصاد لامتصاص العرض الكبير من العمالة والمرونة مما يعنى قدرة أصحاب الأعمال على التوسع والتعاقد بسرعة، وانتقال العمالة بين الوظائف المختلفة فى الداخل والخارج وتخفيض الأجور استجابة لظروف السوق. كما انها تشير ايضا الى قدرة قوة العمل على تغيير برامج أعمالها بسرعة على أن يكون ذلك مصحوبا بتوفير شبكات الضمان للعمال غير المهرة والمتضررين اقتصاديا.

ويعد التحدي الاساسي في المنطقة العربية هو خلق طلب علي العمالة يمتص النسبة المتزايدة من الشباب. وفي هذا الصدد طبقت الحكومات العربية ثلاثة اساليب رئيسية للحد من البطالة وهي سياسة التعيين الاجباري، تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم وتوفير وتقديم التدريب. ومع ذلك فان أيا من هذه السياسات لم تثبت جدواه فسياسات التعيين الاجباري ادت إلى تشغيل غير كامل. اما بالنسبة لسياسات توفير التمويل والتدريب فلم تنجح ايضا حيث انها لم تصل للفئات المستهدفة بشكل فعال .

---

[٣] Bloom and Canning,1999

وقد اكدت العديد من الدراسات علي اهمية النمو لتحقيق مستويات عالية من التشغيل والاجور بالاضافة إلى زيادة الانتاج. ووفقا لـــــ(فان مرونة التشغيل بالنسبة للنمو في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تبلغ حوالي ١% مما يعنى ان زيادة النمو ستؤدي إلى زيادة في اجمالي التشغيل بنفس النسبة. ومن افضل الوسائل لمواجهه البطالة زيادة الطلب في الاقتصاد ككل. حيث ينبغي ان يكون التشغيل هو المحور الاساسي لكل السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع دمجه بشكل ناجح مع مختلف السياسات.

كذلك فان السياسات الازمة لخلق سوق عمل كفء لابد وان تأخذ فى اعتبارها الاطار الاوسع لسوق العمل بحيث تعمل على دمج سياسات التشغيل مع السياسات الاخري كالتعليم ثم العمل على دمج تلك السياسات مع سياسات الاستثمار والادخار.

ولتقييم امكانيات الميزة الديمجرافية لابد من اختبار القطاعات الاقتصادية لتوفير عدد كافي من فرص العمل لتمتص الزيادة في حجم القوة العاملة. لذا تعد الزيادة المتوقعة لفئة السكان في سن العمل ذات أهمية خاصة للمنطقة سواء لسد احتياجات الطلب الداخلى او الخارجى من خلال:

- وضع توليفة متكاملة من السياسات بعضها لتحقيق زيادة فرص العمل للداخلين فى سوق العمل وبعضها لملائمة مهارات أفراد القوة العاملة لمتطلبات العولمة.
- ارتباط بين السياسات اللازمة لحل مشكلة البطالة على المستوى القومى فى الدول العربية وبين السياسات اللازمة لحل مشكلة الاختناقات بين العرض والطلب فى أسواق العمل المحلية والعربية بغرض تحقيق التوازن المنشود بينهما
- وفى النهاية يجب وضع هذه السياسات بعد دراسة واقعية لوضع أسواق العمل العربية والاتجاهات المستقبلية من خلال مسوح ميدانية لمعرفة اتجاهات الطلب واستجابة الوحدات الاقتصادية لتلك التغيرات بصورة دورية.

وفيما يلى تصور للسياسات على جانب الطلب والعرض لخلق سوق مرن يستجيب لاحتياجات الاسواق الداخلية والخارجية:

١-١- السياسات المباشرة: جانب الطلب: خلق فرص العمل

- زيادة معدل النمو الاقتصادي وتشجيع النمو الذي يستهدف التشغيل الكامل: حقق العالم العربي معدل نمو للتشغيل السنوي ٢,٥-٣,٥% في ظل معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي وصل إلى ٤% خلال الفترة ٩٠-١٩٩٦. و يجب رفع هذا المعدل إلى ٦% او ٧% حتي يستطيع اقتصاد المنطقة العربية من مواجهة مشكلة البطالة .

وتشير معظم الدراسات إلى اهمية تشجيع النمو ذات العمالة الكثيفة. يعني هذا خلق عدد كبير من فرص العمل في القطاعات التي تتسم بالحداثة و النمو السريع مثل: الصناعات التصديرية وقطاع التمويل والبنوك)، بالإضافة إلى رفع معدلات الاستثمار لتصل إلى ٢٨%- ٣٠% وهو المستوي المنخفض الموجود في جنوب شرق اسيا. من ناحية اخري يجب العمل علي زيادة معدلات الادخارو تحسين مناخ الاستثمار ومحاولة منع هروب راس المال والذي بلغ حوالي ١ بليون دولار في عام ٢٠٠٢.

- زيادة قدرة القطاع الزراعي علي امتصاص العمالة: من الملاحظ انخفاض قدرة القطاع الزراعي علي امتصاص العمالة في المنطقة العربية. ففي مصر مثلا انخفض نصيب القطاع الزراعي من امتصاص العمالة من ٤٠% في السبعينات الي ٢٦ % في ٢٠٠٦ علي عكس الوضع في دول اخري مثل الهند والصين مثلا، والتي لعب فيها القطاع الزراعي دورا مهما في الحد من مشكلة البطالة. يحتاج تحسين مساهمة القطاع الزراعي فى التشغيل في المنطقة العربية الي سياسات قصيرة الاجل وطويلة الاجل. فعلي المدي القصير يتعين علي الدول العربية الاهتمام بتوفير المدخلات والمواد الخام اللازمة لهذا القطاع: تشجيع بنوك الائتمان علي تقديم القروض اللازمة للمزارعين، تدريب المزارعين علي طرق الزراعة الحديثة وتشجيعهم علي زراعة المحاصيل المربحة. وتتمثل السياسات الطويلة الأجل في زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي والعمل علي استكمال البنية الأساسية وتقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة في المناطق الريفية (نصار،هبة ٢٠٠٣).

- تشجيع المشروعات الصغيرة: نجحت العديد من الدول مثل الصين والهند واندونيسيا في زيادة التشغيل وخلق مزيد من فرص العمل عن طريق التركيز علي تنمية الصناعات التصديرية الصغيرة ونشرها في المناطق الريفية. ويحتاج تشجيع هذا النوع من المشروعات العديد من الخطوات منها: تسهيل وتبسيط الإجراءات اللازمة لبدء المشروع، اصلاح الاطار التشريعي والمؤسسي الذي تعمل في اطاره المشروعات الصغيرة، تشجيع الشباب علي القيام بمثل هذه المشروعات، وتوفير الائتمان اللازم والتدريب لرفع مهاراتهم وتبني السياسات النقدية والمالية الملائمة لتشجيع نمو المشروعات الصغيرة، انشاء بنك عربي للمعلومات يقوم بتوفير المعلومات اللازمة عن الصناعات الصغيرة ويساعد علي توفير الفرص التسويقية لها – انشاء بنك عربي يعمل علي خلق قنوات الاتصال بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من خلال اتفاقيات تفضيلية والعقود من الباطن. (Franchising – Subcontracting)

- تنمية قطاع التشييد (الأشغال العامة) لما يتسم من ارتفاع في مرونة التشغيل والناتج

اتجهت العديد من الدول الي تقديم برامج ضخمة للعمل العام من اجل مواجهة مشكلة البطالة، وبالرغم من ان هذه البرامج تكون محددة بفترة معينة، الا انها تساهم في تقديم دعم ودخل للعاطلين وخاصة بالنسبة للدول التي لا يتوفر فيها نظام لإعانات البطالة. ففي اندونيسيا علي سبيل المثال، تم تبني مشروعات الأشغال العامة لمواجهة البطالة بين الشباب، حيث تم توجيه هذه الطاقات الي مشروعات البنية الأساسية مثل بناء الجسور والصرف الصحي. وتعاني الدول العربية من الكساد في قطاع التشييد ومن ثم فان برامج الأشغال العامة يمكن تطبيقها لخلق فرص عمل ولو مؤقتة. وقد حدث تشبع في قطاع التشييد في المناطق الحضرية علي عكس المناطق الريفية التي مازالت تعاني من نقص في بناء التشييد والبناء. وبالرغم من ان هذا القطاع قد يساهم في امتصاص العمالة غير الماهرة يكون ذلك علي أساس مؤقت يصعب تحويله الي تشغيل دائم.

- تنمية القطاع الخاص: يساهم القطاع الحكومي بما يتراوح بين ٤٠-٦٠ % من الناتج والتشغيل في الدول العربية. ويتضمن ذلك الإنفاق العسكري والإنفاق علي الخدمات الاجتماعية والذي يشكل جزءا كبيرا من القطاع العام والذي يعاني من تضخم العمالة به. وإذا كان الانكماش الاقتصادى السبب في البطالة فان الدول العربية تحتاج إلي سياسات الاقتصاد الكلي لتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل وهنا تبرز أهمية تنمية القطاع الخاص. ويمكن استخدام السياسات المالية والنقدية كحافز لتشجيع القطاع الخاص علي زيادة مساهمته في التشغيل وخفض معدلات تحول العمالة. ومن الحوافز المقترحة: "مقايضة الديون بالوظائف" "Debt for job swap"، حيث يتم مقايضة الديون بالالتزام بتشغيل عدد معين من العاملين وعادة ما تستخدم الحوافز المالية ودعم الأجور لتشجيع القطاع الخاص علي توظيف الشباب وتشجيع القطاع الخاص علي استخدام التكنولوجيا الحديثة، مساندة القطاع الخاص في التوافق مع معايير التسويق العالمية، مساعدة

الشركات الصغيرة منهم في أنشطتها التصديرية. وتزداد اهمية هذه السياسات بالنسبة للدول المستوردة للعمالة وخاصة دول الخليج والتي يتسم بها القطاع الخاص بالكثافة الرأسمالية.

- تنمية القطاع غير الرسمي: ويتسم القطاع غير الرسمي في العديد من الدول العربية بنصيبه الكبير من امتصاص العمالة وخاصة الشباب. ومن ثم ينادي الكثيرون بضرورة تنمية مهارات العاملين فيه و توفير الحماية والتأمينات الاجتماعية لهم. ومن الممكن ان يتحقق ذلك عن طريق سياسات طويلة الاجل تتمثل في تحسين البنية الاساسية التي يعمل هذا القطاع في سياقها وسياسات متوسطة الاجل تتمثل في تقديم الحماية الاجتماعية والصحية والتأمينية للعاملين في القطاع غير الرسمي. واخيرا العمل علي جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول حجم هذا القطاع – سماته وسمات العاملين به سواء السمات المهنية والتعليمية والشخصية وذلك من اجل تقديم الدعم المناسب.

- انفتاح الاقتصاد على الاقتصاد العالمي Openness: يُتوقع أن يؤدي تحرير التجارة إلى توليد فرص عمل من خلال حفز الصادرات، كما حدث في اقتصاديات شرق آسيا. فزيادة الصادرات، تعني زيادة الطلب على الناتج المحلي من السلع والخدمات، ومن ثم زيادة الطلب على العمالة. وقد أرجعت دراسة لأثر التحول الديموجرافي على النمو، التباين في النمو خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٩٠) بين اقتصاديات أمريكا اللاتينية واقتصاديات شرق آسيا، إلى أن المجموعة الأولى لم تكن اقتصادياتها منفتحة على الاقتصاد العالمي كالمجموعة الثانية؛ مُقاسة باستخدام مؤشر. وقدرت الدراسة أنه لو كانت اقتصاديات أمريكا اللاتينية منفتحة على الاقتصاد العالمي كاقتصاديات شرق آسيا، لارتفاع نصيب الفرد من الدخل إلى ٤٠٠٠ دولار بدلاً من المستوى المنخفض المحقق ٢٩٥٠ دولار، ومن ثم فإن مقاييس انتشار الفقر كانت ستكون أقل بكثير.

وتحتاج الاقتصاديات العربية إلى استقطاب مزيد من تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وذلك من خلال تبني إجراءات تدعم ثقة المستثمرين في كلٍ من السياسات والمؤسسات الاقتصادية. وتشمل هذه الإجراءات: إجراءات في جانب الدين العام المحلي والخارجي، وفي جانب المؤسسات المالية، وإجراءات تتعلق بدعم معايير الحكم الجيد. وبشكل عام، فإن السياسات التي تسهل إعادة توزيع الموارد دولياً، من خلال تحرير حركة السلع، ورأس المال، والعمالة بين دول العالم، تلعب دور مهم في الاستفادة من الهبة الديموجرافية، في مجموعة الدول التي تمر بالمرحلة الثالثة "فترة الهبة الديموجرافية"، وبالتكيف مع انتهاء هذه الفترة، في تلك الدول التي مرت بالفعل بهذه المرحلة، وانتقلت إلى المرحلة الرابعة.(Nassar, H. et al.2005)

- سياسات لتعبئة المدخرات وحفز الاستثمار: يرتبط التغير في الهيكل العمري خلال المرحلة الثالثة، بارتفاع الميل للادخار، ويتيح فرصة لتحقيق زيادة كبيرة في المدخرات، يمكن توجيهها لتمويل زيادة كبيرة في الاستثمارات، والتي تولد بدورها مزيد من فرص العمل. وتبرز أهمية السياسات الملائمة لتعبئة المدخرات، وحفز الاستثمار بالمقارنة بين تجربتين متمايزتين؛ هما تجربة اقتصاديات شرق آسيا وتجربة اقتصاديات أمريكا اللاتينية. ففي تجربة اقتصاديات شرق آسيا، كانت المدخرات الخاصة أحد أهم مصادر تمويل النمو. في المقابل، فإن اقتصاديات شرق آسيا لم تنجح في تعبئة قدر كبير من المدخرات. ولم تكن المدخرات المحدودة المتاحة كافية لحفز مزيد من الاستثمارات.

ويستلزم استغلال "الهبة الديموجرافية" في تعبئة المدخرات، وحفز الاستثمار، إصلاحات في كلٍ من:

- السياسات الاقتصادية الكلية؛ التي ينبغي أن توفر الاستقرار في الأسعار. إذ أن المدخرات تتجه على الزيادة كلما كان معدل التضخم أقل. كما يكون من الضروري وجود تغييرات تشريعية لحماية المنافسة؛ لجذب الاستثمارات.
- المؤسسات المالية؛ إصلاحات المؤسسات المالية ضرورية لتؤدي دوراً أفضل في الاقتصاديات النامية، من خلال استهداف الأسر منخفضة الدخل، لتشجيعهم على الادخار والاستثمار. وتحتاج هذه المؤسسات لدعم معايير الحكم الجيد في عملها، حتى تكون أكثر قدرة على جذب المدخرين، ودفع الاستثمار. وقد أهدرت كثير من الدول الفرصة التي تتيحها "الهبة الديموجرافية"، لتعبئة المدخرات وحفز الاستثمار، نتيجة عدم تحقق معايير الحكم الجيد في عمل المؤسسات المالية أو نتيجة السياسات التي أدت إلى استثمارات غير منتجة(Nassar, H. et al 2005)..

• مزيد من المرونة في سوق العمل More flexibility: تتمثل أحد العوامل المحددة لقدرة الاقتصاد على جذب الاستثمار، لخلق فرص عمل، في مدى مرونة سوق العمل ذاته. فكلما كان بإمكان صاحب العمل على توسيع أو تقليص نشاطه، وعلى نقل العمالة، وعلى فع أو خفض الأجور، بسهولة، كلما كان الاقتصاد أكثر قدرة على جذب الاستثمارات التي يحتاجها لتوليد فرص عمل جديدة. وينبغي ألا يرتفع الحد الأدنى القانوني للأجر عن المستوى السائد بالفعل في سوق العمل لكي لا يدفع هذا إلى تضخم القطاع غير الرسمي.

إلا أن السياسات التي تجعل سوق العمل أكثر مرونة، والتي يُعتقد أنها ضرورية لجذب الاستثمار الضروري لتوليد فرص عمل، عادةً ما تلقى مقاومة من جانب "العمالة"، لأنها تؤثر على استقرارهم. ولا يمكن جعل سوق العمل أكثر مرونة، دون الأخذ في الاعتبار هذه المقاومة المتوقعة. لذا فإنه يكون من الضروري وجود سياسات أخرى موازية للسياسات التي تجعل سوق العمل أكثر مرونة، تعمل على جعل "العمالة" أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات في سوق العمل نحو مزيد من المرونة. تتضمن هذه المجموعة من سياسات التكيف، توفير مناسب لصناديق للضمان الاجتماعي، وشبكة واسعة من برامج التدريب..الخ.

• سياسات لتعبئة المدخرات وحفز الاستثمار: يرتبط التغير في الهيكل العمري خلال المرحلة الثالثة، بارتفاع الميل للادخار، ويتيح فرصة لتحقيق زيادة كبيرة في المدخرات، يمكن توجيهها لتمويل زيادة كبيرة في الاستثمارات، والتي تولد بدورها مزيد من فرص العمل.وتبرز أهمية وجود سياسات ملائمة لتعبئة المدخرات، وحفز الاستثمار بالمقارنة بين تجربتين متمايزتين؛ هما تجربة اقتصاديات شرق آسيا وتجربة اقتصاديات أمريكا اللاتينية. ففي تجربة اقتصاديات شرق آسيا، كانت المدخرات الخاصة أحد أهم مصادر تمويل النمو. في المقابل، فإن اقتصاديات شرق آسيا لم تنجح في تعبئة قدر كبير من المدخرات. ولم تكن المدخرات المحدودة المتاحة كافية لحفز مزيد من الاستثمارات ويستلزم استغلال "الهبة الديموجرافية" في تعبئة المدخرات، وحفز الاستثمار، إصلاحات في كلٍ من:

- السياسات الاقتصادية الكلية؛ التي ينبغي أن توفر الاستقرار في الأسعار. إذ أن المدخرات تتجه على الزيادة كلما كان معدل التضخم أقل. كما يكون من الضروري وجود تغييرات تشريعية لحماية المنافسة؛ لجذب الاستثمارات.
- المؤسسات المالية؛ إصلاحات المؤسسات المالية ضرورية لتؤدي دوراً أفضل في الاقتصاديات النامية، من خلال استهداف الأسر منخفضة الدخل، لتشجيعهم على الادخار والاستثمار. وتحتاج هذه المؤسسات لدعم معايير الحكم الجيد في عملها، حتى تكون أكثر قدرة على جذب المدخرين، ودفع الاستثمار. وقد أهدرت كثير من الدول الفرصة التي تتيحها "الهبة الديموجرافية"، لتعبئة المدخرات

وحفز الاستثمار، نتيجة عدم تحقق معايير الحكم الجيد في عمل المؤسسات المالية أو نتيجة السياسات التي أدت إلى استثمارات غير منتجة.

- الاستثمار في رأس المال البشري: يعد الاستثمار في الزيادة الكبيرة المتاحة في رأس المال البشري ضرورة للاستفادة من هذه الزيادة الكبيرة، وإيجاد فرص عمل منتجة تُستغل فيها هذه الزيادة. ويشمل الاستثمار في رأس المال البشري(Nassar,H.2003).

أ. الاستثمار في الصحة:

تؤدي الدولة دوراً مهماً في قطاع الخدمات الصحية. إذ ينبغي عليها أن تضمن عمل هذا القطاع بكفاءة في توفير الخدمات الصحية الأساسية للفئات العمرية الصغيرة. وهو ما يكون ضروري لكلٍ من حالتهم الصحية، وتعظيم فرصهم في التعليم. وبهذا فإن الزيادة الكبيرة في الفئات العمرية صغيرة السن خلال المرحلة الثانية، التي تدخل سوق العمل في المرحلة الثالثة، ستكون أعلى إنتاجية من منظور كلٍ من حالتها الصحية، ومستواها التعليمي.

ب. الاستثمار في التعليم:

إن قوة العمل الأعلى تعليماً، تكون أكثر قدرة على التكيف مع التقنيات الجديدة والمتطورة. ويكون من الضروري في هذا الإطار:

- زيادة الاستثمارات في كل مستويات التعليم، للاستجابة لتزايد الاحتياجات، مع تزايد عدد الطلاب في مراحل التعليم المختلفة، وذلك عندما تصل الزيادة الكبيرة في الفئات العمرية الصغيرة في المرحلة الثانية، إلى سن المدرسة.
- إلا أن انتقال هذه الزيادة الكبيرة من مرحلة دراسية إلى مرحلة أخرى، يستلزم إعادة توزيع الاستثمارات بين المراحل الدراسية، تبعاً لتغير الطلب مع الانتقال من مرحلة دراسية لأخرى.
- وينبغي زيادة الاستثمارات المخصصة لمستويات التعليم العالي، والذي يمثل داعماً مهماً للنمو الاقتصادي (Task Force on Higher Education &Society, 2000)
- دعم برامج التدريب، التي تؤدي دوراً مهماً في توفير "التعليم المستمر عبر الحياة"، والذي تحتاجه أسواق العمل التي تتطور بسرعة.

١-٢- سياسات لربط الطلب والعرض

- المشورة الوظيفية: تزداد اهمية تقديم المشورة لمساعدة الشباب علي ايجاد فرص العمل، ففي كثير من الدول العربية ونظرا لنقص المعلومات لا يمتلك الشباب فرص الاختيار الحقيقي بين الخيارات المتاحة. وتبرز الحاجة لهذا النوع من الخدمات لربط مخرجات توجية في النظام التعليمي بمتطلبات سوق العمل من خلال الخدمات العامة للتوظيف.

- الخدمات العامة للتوظيف: عادة ما يتم التعيين في الدول العربية عن طريق الواسطة و المعرفة الشخصية او عن طريق التعيين المباشر للشركات. و لكن بما ان العديد من الشباب الفقير لا يملك

الواسطة او المعرفة الشخصية التي تمكنة من ايجاد الوظيفة المناسبة. فان دور الخدمات العامة للتوظيف لا يقتصر فقط علي تقديم الدعم المالي للعاطلين، و انما يجب ان يمتد ايضا ليشمل مساعدة الشباب علي ايجاد فرص العمل المناسبة من خلال عقد معرض يلتقي فيها الشباب و اصحاب العمل و تسمي الوظيفة "Job matching function"

ثالثا: سياسات إعداد الاقتصاد للمرحلة الرابعة، بعد انتهاء فترة "الهبة الديموجرافية" – مرحلة المجتمع المسن: (Navaneethan,2002)

تُتاح "الهبة الديموجرافية" لفترة محدودة من الزمن. تنتهي بوصول الزيادة الكبيرة في الفئة العمرية الصغيرة التي تحققت في المرحلة الثانية، ودخلت سوق العمل في المرحلة الثالثة، إلى سن التقاعد في المرحلة الرابعة. ويفرض المجتمع المسن، الذي ترتفع فيه نسبة كبار السن، تحديات ينبغي أن يستعد لها الاقتصاد، من خلال السياسات المناسبة، وتشمل:

- رفع سن التقاعد: يعتبر رفع سن التقاعد أمر ضروري في ضوء طبيعة المرحلة الرابعة، حيث:
  - يظهر قصور في عرض العمل، بعد بلوغ الوفرة الكبيرة التي دخلت سوق العمل في المرحلة الثالثة، سن التقاعد.
  - يُتوقع أن يعيش هؤلاء الذين بلغوا سن التقاعد حياة أطول، بصحة جيدة. إذ يُتوقع أن يعيشوا في بعض الدول ١٥ عاماً أخرى بعد سن الخامسة والستين. وهم بهذا يمكن أن يستمروا فترة أطول في العمل.
  - بلوغ عدد كبير سن التقاعد، وتوقع أن يستمروا في الحصول على معاشات لفترة طويلة، يمثل تكلفة كبيرة للاقتصاد، في صورة زيادة ضخمة مستمرة في قيمة المعاشات المدفوعة للمتقاعدين.

- إصلاح نظام المعاشات: تشهد قيمة المعاشات زيادة كبيرة للغاية، مع بلوغ الزيادة الكبيرة في قوة العمل في المرحلة الثالثة سن التقاعد، نتيجة للزيادة الكبيرة في مستحقي المعاش؛ واستمرار دفع المعاش لفترة أطول من الزمن، مع ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد. وينبغي للاقتصاد الذي يواجه مثل هذا التحدي، أن ينتقل من نظام المعاشات القائم على الدفعات بالتقسيط pay as you go خلال إلى نظام المعاشات الممول بالكامل fully funded pensions. يعتمد النظام الأول في الواقع على تمويل المعاشات التي تُدفع حالياً للمستحقين، من الاشتراكات التي يدفعها العاملين المشتركين. ويمكن لهذا النظام أن يعمل بكفاءة إذا ما كان هناك عدد كبير من العاملين يدعمون عدد قليل من المتقاعدين. إلا أن هذا النظام يصعب أن يستمر في المجتمع المسن "المرحلة الرابعة"، حيث يتجه عدد العاملين للتناقص في مقابل التزايد الكبير والسريع في عدد مستحقي المعاش. وهو الأمر الذي سيؤدي لا محالة إما إلى خفض المعاشات أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً. وهو ما سيهدد استمرار هذا النظام، إذ أن كلا الحليّن صعب تنفيذه اجتماعياً وسياسياً، ويصعب استمراره. لذا فإن الاقتصاديات النامية تكون في حاجة ملحة لتطوير هذا النظام، ولتطوير أنظمتها المالية لتعد الاقتصاد لهذه التحولات(Bloom & Malaney,1999).

- توفير الخدمات الصحية، والاجتماعية التي يحتاجها كبار السن: ويستلزم في هذه الحالة تغيير سياسات القطاع الصحي نحو التركيز على الأمراض السائدة، والتي تكون عادةً من غير الأمراض المعدية. وترتبط هذه الأمراض بالتقدم في السن وزيادة الموارد المخصصة لقطاع الخدمات الصحية،

لأن إنفاق الفرد المسن على الصحة يكون أعلى من المتوسط العام لإنفاق الفرد على الصحة. يُضاف إلى الحاجة لزيادة الاستثمار في الخدمات الصحية، الحاجة إلى استثمار مزيد من الموارد في الخدمات الاجتماعية، التي تُعد ضرورية للمجتمع المسن. وذلك لضمان توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية، لهذه الفئة المتزايدة كنسبة من السكان (UNFPA, 2002).

الفصل الثالث

التوصيات

تلعب بيئة السياسات الاقتصادية الدور الحاسم في تحديد القدرة على الاستفادة من الهبة الديموجرافية. ولكن مازالت الاقتصادات العربية امامها شوط للاعداد للاستفادة من الهبة الديموجرافية. وهو ما يلقي عليه في العقد التالي عبئاً مضاعفاً لتهيئة المناخ المناسب لتوفير فرص عمل، تستوعب الزيادة الكبيرة في حجم قوة العمل للاستفادة من الفرصة السكانية وتحويلها إلى هبة ديموجرافية حقيقية. ومن هنا توجد العديد من التوصيات للحكومات والمؤسسات:

١. اعداد دليل بالمعارف النظرية والعملية لعناية الجهات الاكاديمية من الجهات الدولية لتوحيد المفاهيم توضح مفاهيم الهبة الديمجرافية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

٢. توصية الى الحكومات بإدراج التغيرات الديموجرافية في السياسات التنموية.

٣. توصية الى المجالس الوطنية للسكان ووزاراة التخطيط بضرورة الترويج باهمية التغيرات الديموجرافية.

٤. توصية للمؤسسات العربية بضرورة تدعيم سياسات مؤسسية لدعم سوق عمل عربى مرن يستجيب لاحتياجات السوق المحلى والاقليمى من خلال تنمية المهارات.

٥. توصية لوزارات العمل والسكان على ان تكون استراتيجية سوق العمل مقترنة باستراتيجية طويلة ومتوسطة وقصيرة الاجل مبنية على الاسقاطات السكانية.

٦. الاهتمام بالاسقاطات السكانية وضرورة ربطها بالمتغيرات الاقتصادية والمنافسة العالمية من خلال الاهتمام ببحوث الطلب على القوى العاملة من حيث التصميم، التحديث والنشر، حيث تعتبر هذه المعلومات القاعدة الأساسية لسوق العمل. لذلك تبدو أهمية اصدار موسوعة بيانات دورية عن احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة من المهارات امرا هاما.

٧. الاهتمام بدراسات التنبؤات المستقبلية لاتجاهات السوق المحلى والعربى ومدى استجابة القطاعات المختلفة للمتغيرات فى السوق المحلية والعالمية. ولقد سهلت التكنولوجيا الحديثة الاستفادة من الاتجاهات الجديدة للتعاقد الخارجى.

٨. التوصية للهيئات العربية بانشاء برنامج عربي للتدريب المهني من خلال: انشاء نظام عربي لتوحيد المقاييس والمعايير الخاصة بالمهارات في مختلف القطاعات ويضمن هذا النظام اعطاء شهادات بهذه المهارات وفقا للمعايير العالمية.

٩. توصية للحكومات بضرورة العمل على تحديث الانظمة التعليمية ومحتويات الدراسة، بحيث تستجيب ضرورة العمل على تحديث الانظمة التعليمية بحيث تستجيب للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية السريعة التى يمر بها العالم.

References

١. Bloom, D. and D. Canning (2003) "From Demographic Lift to Economic Lift-off: The Case of Egypt", Applied Population and Policy 1(1):1-10

٢. Bloom, David E., David Canning and Jypee Sevilla (2003) The Demographic Dividend – A New Perspective on The Economic Consequences of Population Change. Santa Monica: Rand.

٣. Bloom, David E., David Canning and Pia Malaney (11/1999). "Population Change and Economic Development: The Great Debate Revisited" CAER II Discussion Paper Cambridge: Harvard Institute for International Development Consulting Assistance on Economic Reform II Project Office. Published at: www.cid.harvard.edu/care2

٤. Bloom, David E. and David Canning (9/1999) "Economic Development & Demographic Transition-The Role of Cumulative Causality" CAER II Discussion Paper 51. Cambridge: Harvard Institute for International Development Consulting Assistance .www.cid.harvard.edu/care2on Economic Reform II Project Office. Published at:

٥. Bloom, David E., David Canning and Pia Malaney (5/1999) "Demographic Change and Economic Growth in Asia" CAER II Discussion Paper 58 Cambridge: Harvard Institute for International Development Consulting Assistance on Economic .www.cid.harvard.edu/care2Reform II Project Office. Published at:

٦. Bloom, David E. & J. Williamson (1998) "Demographic Transitions & Economic Miracles in Emerging Asia", World Bank Economic Review 12: 419–456.

٧. IMF (9/2004) World Economic Outlook: The Global Demographic Transition. Washington, D.C.

٨. ERF (2004) Egypt Country Profile : The Road Ahead for Egypt (Cairo: Economic Research Forum)

٩. Keller, Jennifer and Mustapha K. Nabli (8/2002). The Macroeconomics of Labor Market Outcomes in MENA over the 1990s: How Growth Has Failed To Keep Pace With a Burgeoning Labor Market. Working Paper No. 71. Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies.

١٠. Nassar, Heba, Hassan Zaki and Somaya Abdel Mowla (2007) "Population Dividend and its Implications for the Labor Market in Egypt", Second Population

Report, UNFPA, Deanship for Community Services,(Faculty of Economics and Political Science, Information and Decision Support Center for the Cabinet),Cairo

١١. Nassar, Heba and Somaya Abdel Mowla (2005) "Competitiveness of the Egyptian Human Resources: A Regional View" in Heba Nassar (ed.) Revisiting Egypt's Competitiveness - The Road Ahead for Building Leading Sectors. Cairo: Center for Economic and Financial Research and Studies (CEFRS).

١٢. Nassar, Heba (2003), "Institutional and Policy Challenges Facing Human Resource Development in Egypt" in Heba Nassar and Ahmed Ghoneim (eds.) Institutional and Policy Challenges facing the Egyptian Economy Cairo: Center for Economic and Financial Research and Studies, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University and USAID.

١٣. Navaneetham, K. (8/2002) "Age Structural Transition and Economic Growth: Evidence from South and Southeast Asia" Working Paper no. (337) Center for Development Studies. Published at: www.cds.edu.

١٤. Ross, John (9/2004) Understanding the Demographic Dividend. Washington, D.C.: Policy Project.

١٥. Shakoury, Batool (2005) "Demographic Transition & its implication on International Migration" ESCWA

١٦. Simon (1981) The Ultimate Resource (Princeton: Princeton University press)

١٧. Task Force on Higher Education and Society (2000). Higher Education in Developing Countries – Peril and Promise Washington, D.C.: WB.

١٨. UNFPA (2004) State of World Population 2004 – The Cairo Consensus at Ten: Population, Reproductive Health and The Global Effort To End Poverty. New York.

١٩. UNFPA (2003). State of World Population 2003 - Making 1 billion Count: Investing in Adolescents' Health and Rights. New York.

٢٠. UNFPA (2002). State of World Population 2002 – People, Poverty and Possibilities. New York.

٢١. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Department (2000) World Population Prospects 2000

المصادر العربية

١. نصار، هبه، وسميه عبد المولى (٢٠٠٣) "النمو السكاني في مصر: الأفاق والمتطلبات"، مركز الدراسات الاقتصادية، أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة(٢٠٠٥)

٣. صندوق النقد العربى (٢٠٠٥) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٥

جدول رقم - ١ -

تقديرات السكان في الدول العربية (٩٠ - ٢٠٠٢)

	تقديرات السكان فى ٢٠٠٠	تقديرات السكان فى ٢٠٠٢	معدل نمو السكان (%) ٢٠٠٢/٩٠	النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)								
				١٩٧٥			١٩٩٠			٢٠٠٠		
الدول العربية	٢٨١٦٥٩	٢٩٤٨٤٦	٢,٣٣	أقل من١٥	١٥-٦٥	أكثر من ٦٥	أقل من١٥	١٥-٦٥	أكثر من ٦٥	أقل من١٥	١٥-٦٥	أكثر من ٦٥
الأردن	٥٠٣٩	٥٣٢٩	٢,٨٤	٤٧,٢	٥٠	٢,٨	٤٣,٧	٥٣,٥	٢,٨	٣٩,٦*	٥٧,٧*	٢,٧*
الإمارات	٣١٠٨	٣٤٨٠	٥,٨٠	٢٨,٤	٦٩,٤	٢,٢	٣٠,٨	٦٧,٧	١,٥	٢٦	٧١,٣	٢,٧
البحرين	٦٨٩	٧٤٠	٣,٦٢	٤٣	٥٤,٨	٢,٢	٣١,٨	٦٥,٨	٢,٤	٢٨,٨**	٦٨,٤**	٢,٨**
تونس	٩٥٦٤	٩٧٧٩	١,٠٩	٤٣,٨	٥٢,٧	٣,٥	٣٧,٣	٥٧,٨	٤,٩	٢٨,٨**	٦٤,٧**	٦,٩**
الجزائر	٣٢٢٤٩	٣٣٦٦٧	٢,٣٠	٤٧,٦	٤٨,٢	٤,٢	٤٢	٥٤,٤	٣,٦	٣٤,٨	٦١,١	٤,١
جيبوتي	٦٨٠	٧٢٢	٣,٠٦	٤٣,٤	٥٤,٦	٢	٤٣	٥٤,٣	٢,٧	٤٣,٥**	٥٣,٤**	٣,١**
السعودية	٢٢٠٠٩	٢٣٣٧٤	٣,٠٢	٤٤,٣	٥٢,٧	٣	٤٠,٨	٥٦,٧	٢,٥	٤٢,٩	٥٤,١	٣
السودان	٣١٠٨١	٣٢٢٩٩	٢,١٢	٤٤,٤	٥٢,٩	٢,٧	٤٣,٦	٥٣,٥	٢,٩	٤٠,١	٥٦,٥	٣,٤
سوريا	١٦٣٢٠	١٧٢١٤	٢,٧٠	٤٨,٥	٤٧,٨	٣,٧	٤٧,٨	٤٩,٥	٢,٧	٤٠,٥	٥٦,٤	٣,١
الصومال	٩٥٩٦	٩٧٨٧	٠,٩٩	٤٥,٤	٥١,٦	٣	٤٧	٥٠,٢	٢,٨	-	-	-
العراق	٢٣٩٢٠	٢٥٠٣٣	٢,٣٠	٤٦,٦	٥٠,٩	٢,٥	٤٤,٢	٥٢,٩	٢,٩	-	-	-
عمان	٢٤٠٢	٢٥٥٨	٣,٢٤	٤٤,٤	٥٢,٩	٢,٧	٤٦,٤	٥١,٢	٢,٤	٣٤,٢*	٦٣,٤*	٢,٤*
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٧***	٤٩,٥***	٣,٥***
قطر	٥٦٦	٥٨٣	١,٦١	٣٣,٣	٦٤,٩	١,٨	٢٨,٧	٧٠,٥	٠,٨	٢٦,٨**	٧١,٨	١,٤**
الكويت	٢٢٢٨	٢٣٦٣	٣,٣٥	٤٤,٣	٥٣,١	٢,٦	-	-	-	٢٤,٦*** *	٧٣,٨*** *	١,٦****
لبنان	٣٤٦٥	٣٨١٧	٠,٥٠	٤١,١	٥٣,٩	٥	٣٤,٨	٦٠	٥,٢	٣١,١	٦٢,٨	٦,١
ليبيا	٥٦٤٠	٦٠٢١	٣,٠٦	٤٦,١	٥١,٧	٢,٢	٤٥,٩	٥١,٧	٢,٤	٣٣,٩	٦٢,٧	٣,٤
مصر	٦٣٣٠٥	٦٦٠٢٤	٢,١٢	٤٠	٥٥,٨	٤,٢	٤٠	٥٦,١	٣,٩	٣٧,٧*	٥٨,٩*	٣,٤*
المغرب	٢٨٧٢٩	٢٩٧١٥	١,٧٠	٤٧,١	٤٩,٢	٣,٧	٣٩,٢	٥٧,١	٣,٧	٣٤,٧	٦١,٢	٤,١
موريتانيا	٢٥٠٨	٢٨٠٩	٣,١٤	٤٣,٢	٥٣,٧	٣,١	٤٤,٣	٥٢,٥	٣,٢	٤٣,٩	٥٢,٥	٣,٦
اليمن	١٨٢٦١	١٩٥٣٠	٣,٣٣	٥٠,٩	٤٦,٥	٢,٦	٥٢,٢	٤٤,٢	٣,٣	٤٦,٤	٥٠,٥	٣,١

* البيانات لعام ٢٠٠١ ** البيانات لعام ١٩٩٩ *** البيانات لعام ١٩٩٧ **** البيانات لعام ٢٠٠٢

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعي، صندوق النقد العربى، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، يوليو ٢٠٠٣

جدول رقم - ٢ -
الفئة العمرية ١٥- ٦٤ إلى إجمالي السكان في الدول العربية (%)

	2000			2005			2015			2025			2035				
	منخفض	متوسط	مرتفع	منخفض	متوسط	مرتفع	منخفض	متوسط	مرتفع	منخفض	متوسط	مرتفع	منخفض	متوسط	مرتفع	منخفض	متوسط	مرتفع
السعودية	0.54	0.54	0.54	0.56	0.56	0.55	0.59	0.57	0.55	0.61	0.59	0.57	0.66	0.63	0.67	0.71	0.66	0.65
الأردن	0.55	0.55	0.55	0.58	0.58	0.57	0.63	0.60	0.58	0.67	0.65	0.63	0.70	0.67	0.64	0.69	0.66	0.64
الأراضي الفلسطينية	0.49	0.49	0.49	0.50	0.51	0.51	0.53	0.53	0.51	0.57	0.55	0.53	0.60	0.58	0.56	0.66	0.63	0.61
تونس	0.62	0.62	0.62	0.65	0.67	0.64	0.70	0.65	0.62	0.66	0.64	0.61	0.64	0.62	0.60	0.55	0.56	0.56
اليمن	0.46	0.46	0.46	0.45	0.46	0.45	0.49	0.48	0.47	0.51	0.50	0.48	0.53	0.52	0.61	0.57	0.58	0.55
الإمارات	0.71	0.71	0.71	0.73	0.74	0.73	0.71	0.70	0.68	0.65	0.63	0.61	0.64	0.62	0.60	0.63	0.62	0.60
البحرين	0.69	0.69	0.69	0.72	0.72	0.71	0.77	0.74	0.71	0.69	0.66	0.64	0.65	0.63	0.61	0.64	0.63	0.62
لبنان	0.63	0.63	0.63	0.66	0.66	0.65	0.72	0.70	0.68	0.73	0.70	0.68	0.69	0.67	0.63	0.65	0.64	0.62
ليبيا	0.63	0.63	0.63	0.64	0.64	0.64	0.66	0.64	0.63	0.73	0.69	0.66	0.72	0.68	0.66	0.66	0.64	0.62
الجزائر	0.61	0.61	0.61	0.64	0.64	0.64	0.71	0.68	0.66	0.73	0.69	0.66	0.71	0.68	0.65	0.66	0.64	0.62
المغرب	0.61	0.61	0.61	0.62	0.63	0.64	0.70	0.67	0.64	0.72	0.69	0.66	0.71	0.68	0.65	0.67	0.60	0.55
مصر	0.61	0.61	0.61	0.65	0.65	0.64	0.71	0.68	0.65	0.72	0.68	0.65	0.71	0.68	0.65	0.67	0.65	0.63
سوريا	0.56	0.56	0.56	0.59	0.60	0.60	0.65	0.62	0.60	0.70	0.67	0.64	0.73	0.69	0.69	0.68	0.69	0.63
عمان	0.53	0.53	0.53	0.61	0.55	0.56	0.57	0.55	0.54	0.59	0.57	0.55	0.63	0.60	0.58	0.70	0.66	0.63
قطر	0.72	0.72	0.72	0.72	0.72	0.73	0.73	0.71	0.70	0.68	0.65	0.63	0.64	0.62	0.59	0.67	0.65	0.63
الصومال	0.50	0.50	0.50	0.49	0.49	0.49	0.50	0.49	0.48	0.53	0.52	0.50	0.56	0.54	0.52	0.63	0.60	0.58
الكويت	0.67	0.67	0.67	0.73	0.73	0.72	0.71	0.67	0.65	0.70	0.66	0.63	0.72	0.69	0.66	0.64	0.62	0.60
موريتانيا	0.53	0.53	0.53	0.53	0.53	0.53	0.55	0.53	0.52	0.58	0.56	0.54	0.62	0.60	0.58	0.70	0.67	0.64
جيبوتى	0.54	0.54	0.54	0.54	0.53	0.52	0.55	0.53	0.52	0.56	0.55	0.53	0.61	0.58	0.56	0.72	0.68	0.65
السودان	0.57	0.57	0.57	0.58	0.57	0.56	0.63	0.60	0.58	0.67	0.65	0.62	0.71	0.68	0.65	0.70	0.67	0.65
العراق	0.55	0.55	0.55	0.58	0.57	0.57	0.61	0.60	0.58	0.66	0.64	0.62	0.71	0.68	0.66	0.66	0.67	0.62

المصدر: محسوب من World Population Prospect, The 2000 Revision Volume 1 – Comprehensive Tables 2001. Department of Economic and Social Affaire, Population Division, UN New York 2001)

جدول -٣- نسب توزيعات السكان في الدول العربية (في الفئة العمرية ١٥-٣٠)

الدولة	٢٠٠٠			٢٠٠٥			٢٠١٥			٢٠٢٥			٢٠٥٠		
	تقدير منخفض	تقدير متوسط	تقدير مرتفع	تقدير منخفض	تقدير متوسط	تقدير مرتفع	تقدير منخفض	تقدير متوسط	تقدير مرتفع	تقدير منخفض	تقدير متوسط	تقدير مرتفع	تقدير منخفض	تقدير متوسط	تقدير مرتفع
مصر	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٣٠	٠,٢٧	٠,٣٠	٠,٢٩	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,١٨	٠,٢٠	٠,٢٢
البحرين	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٢	٠,١٨	٠,١٩	٠,١٩	٠,١٦	٠,١٨	٠,٢٠
إيران	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٣٣	٠,٣٣	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٢٩	٠,٢٨	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,١٧	٠,١٩	٠,٢١
سوريا	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٢	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٢٩	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,١٨	٠,٢٠	٠,٢٢
عمان	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٧	٠,٢٧
قطر	٠,١٩	٠,١٩	٠,١٩	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,١٩	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢١	٠,٢١	٠,٢١	٠,١٧	٠,١٩	٠,٢١
السعودية	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,٢٦
الصومال	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٦	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٩
لبنان	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٥	٠,٢١	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,١٦	٠,١٨	٠,٢٠
ليبيا	٠,٣٣	٠,٣٣	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣١	٠,٢٦	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,١٨	٠,٢٠	٠,٢٢
موريتانيا	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨
المغرب	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,١٨	٠,٢٠	٠,٢٢
السودان	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٢٩	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٠	٠,٢٢	٠,٢٣
الكويت	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٢٥	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,١٥	٠,١٨	٠,٢٠
الأردن	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٢٩	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٠	٠,٢٢	٠,٢٣
العراق	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٢٩	٠,٢٨	٠,٢٩	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٠	٠,٢١	٠,٢٣
جيبوتي	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٣٣	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٣٢	٠,٣٢	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣١
الجزائر	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,١٧	٠,٢٠	٠,٢١
تونس	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٢٩	٠,٢٦	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,١٩	٠,٢١	٠,٢٢	٠,١٦	٠,١٩	٠,٢١
فلسطين	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٩	٠,٢٨	٠,٢٩	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٦	٠,٢٧	٠,٢٨
تركيا	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٥	٠,٢٤	٠,٢١	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,١٧	٠,٢٠	٠,٢٢
الإمارات	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,١٩	٠,١٩	٠,١٩	٠,١٦	٠,١٨	٠,٢٠
اليمن	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٥	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٩

ملحق رقم ٢

نسبة السكان فى الفئة العمرية (١٤-٦٥) فى الدول العربية

شكل رقم ١

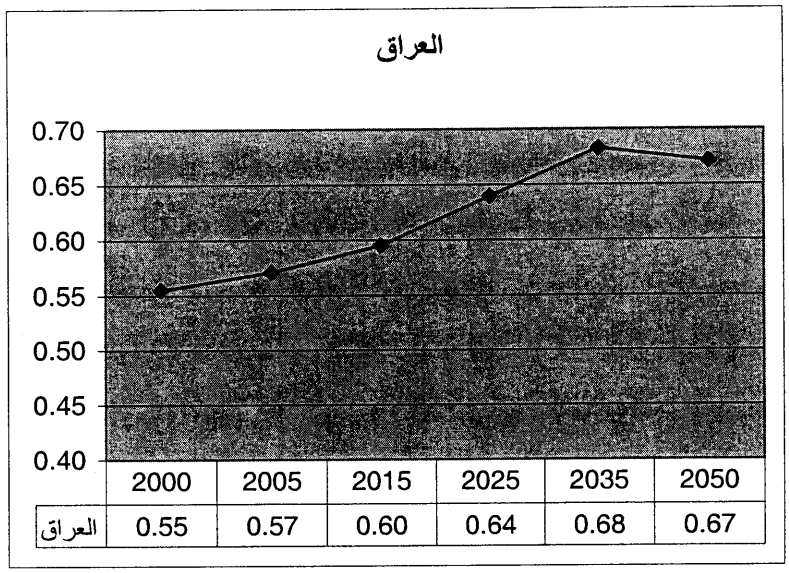

	2000	2005	2015	2025	2035	2050
العراق	0.55	0.57	0.60	0.64	0.68	0.67

شكل رقم ٢

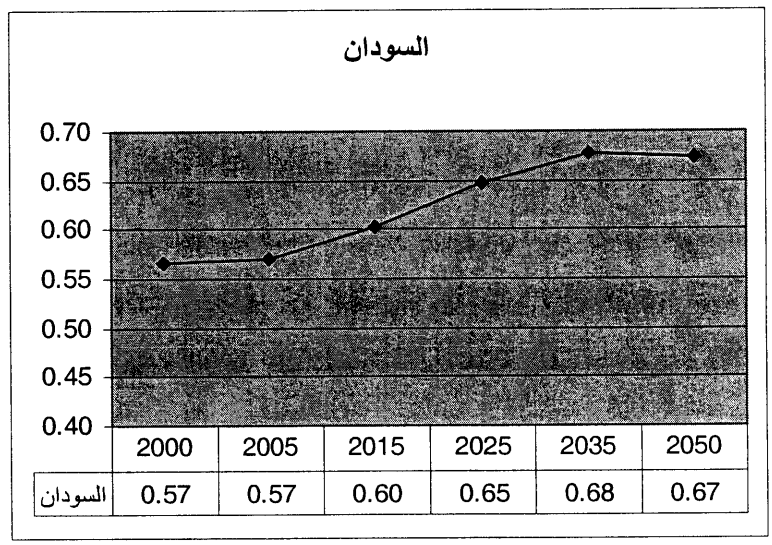

	2000	2005	2015	2025	2035	2050
السودان	0.57	0.57	0.60	0.65	0.68	0.67

شكل رقم ٣

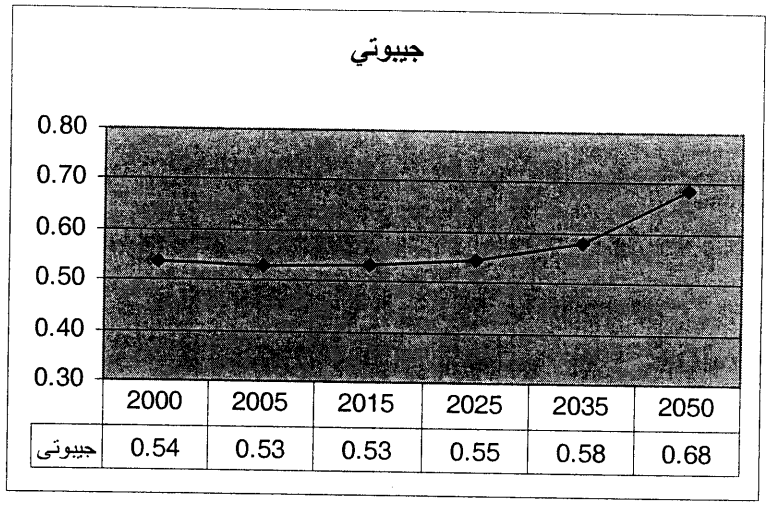

شكل رقم ٤

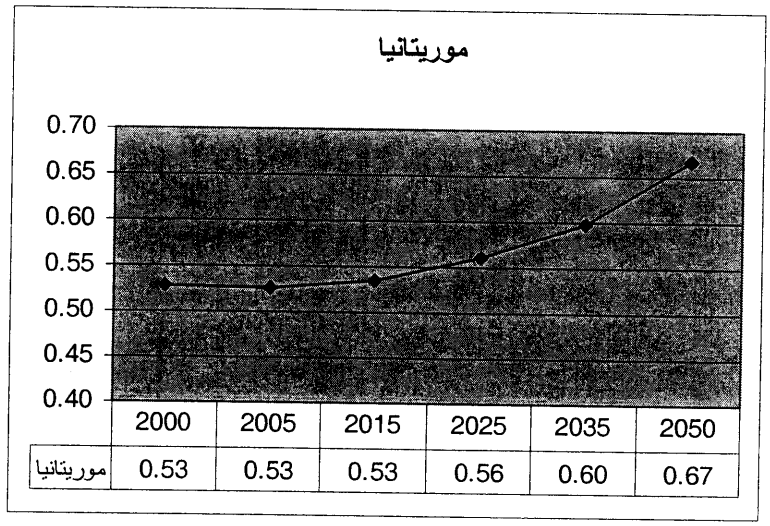

شكل رقم ٥

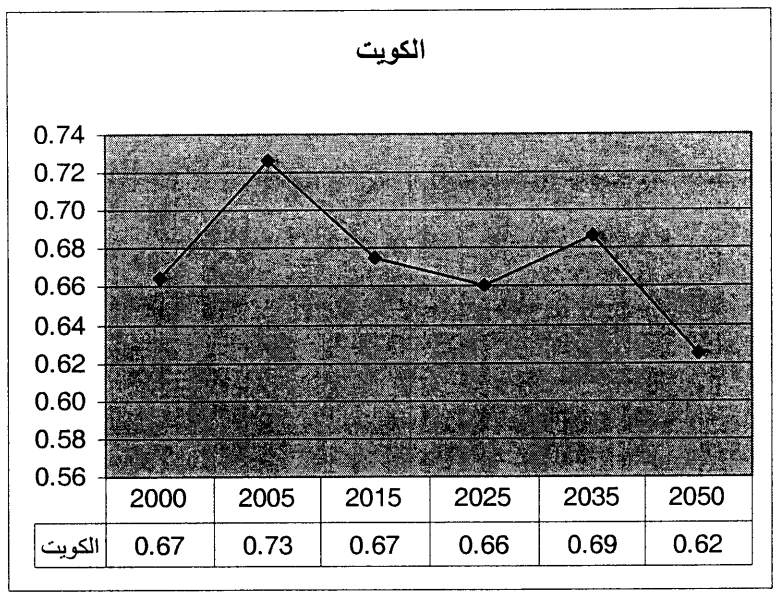

شكل رقم ٦

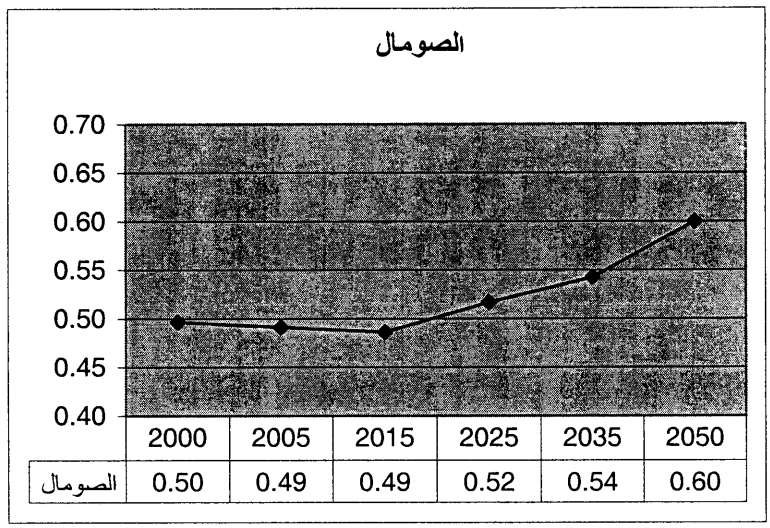

شكل رقم ٧

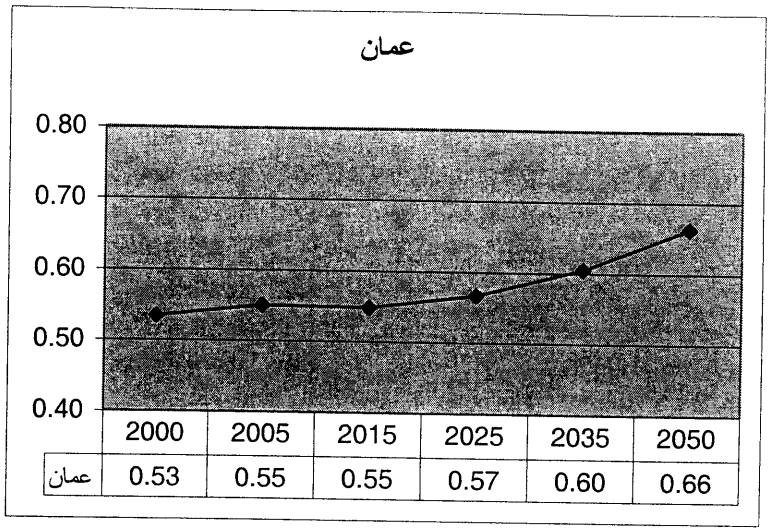

شكل رقم ٨

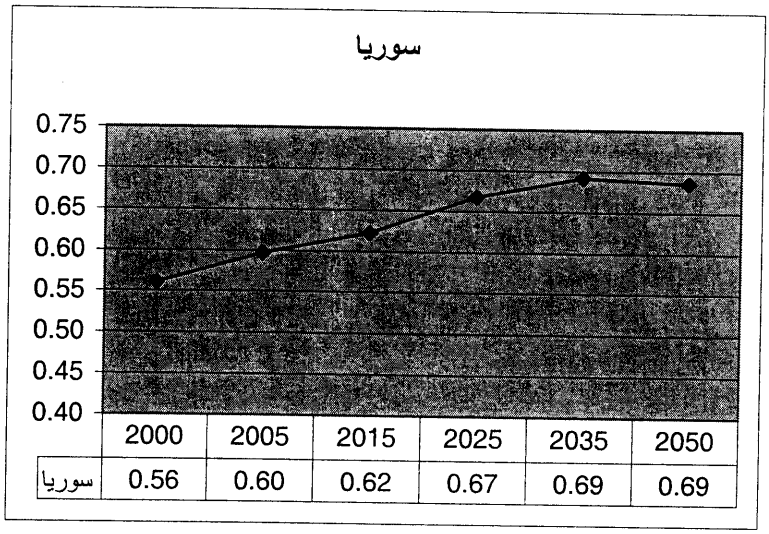

شكل رقم ٩

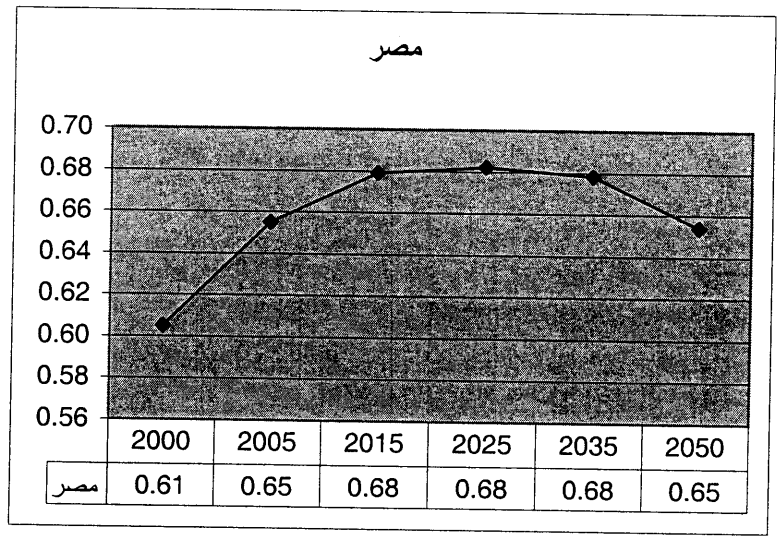

شكل رقم ١٠

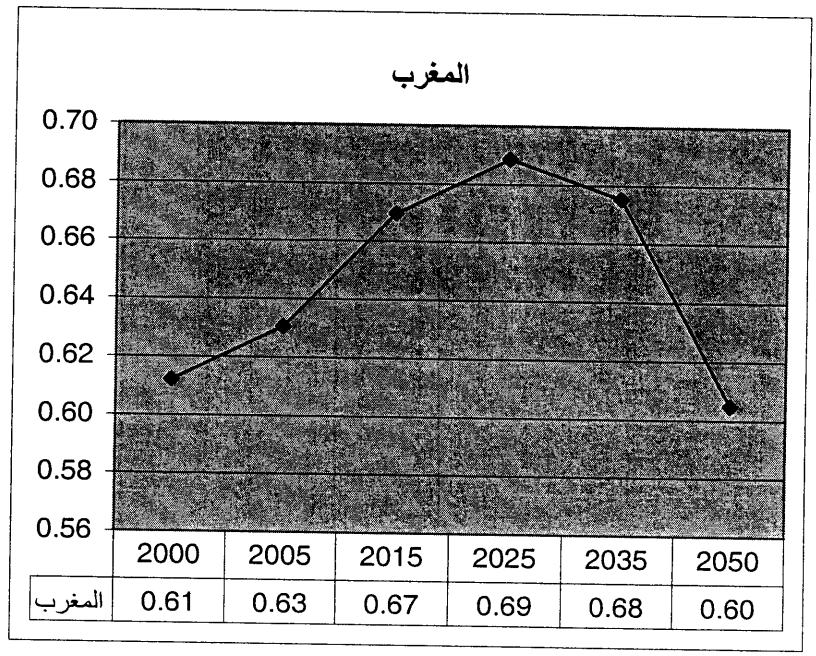

شكل رقم ١١

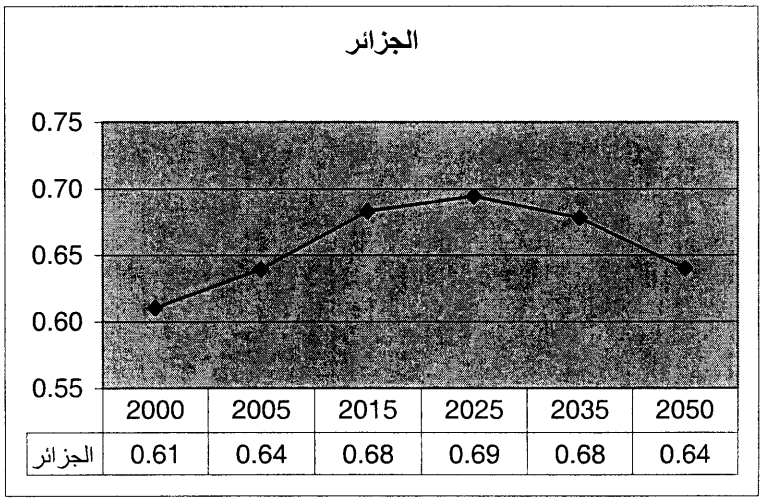

شكل رقم ١٢

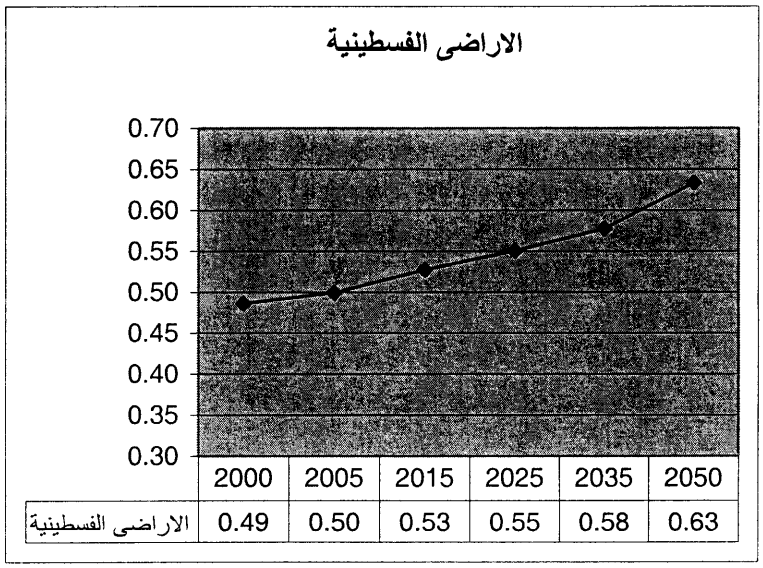

شكل رقم ١٣

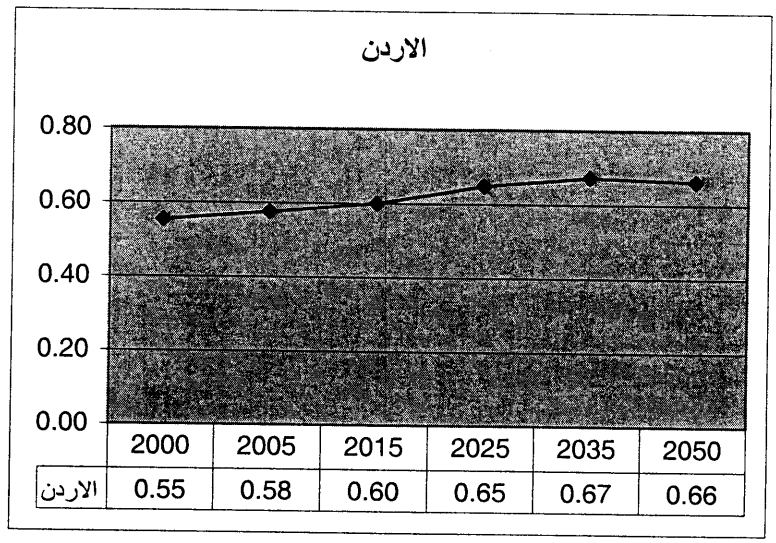

شكل رقم ١٤

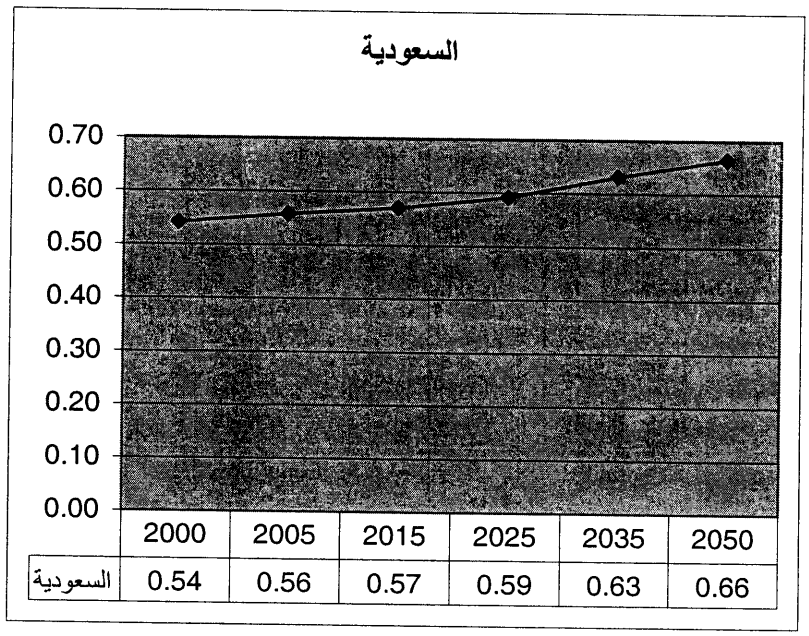

شكل رقم ١٥

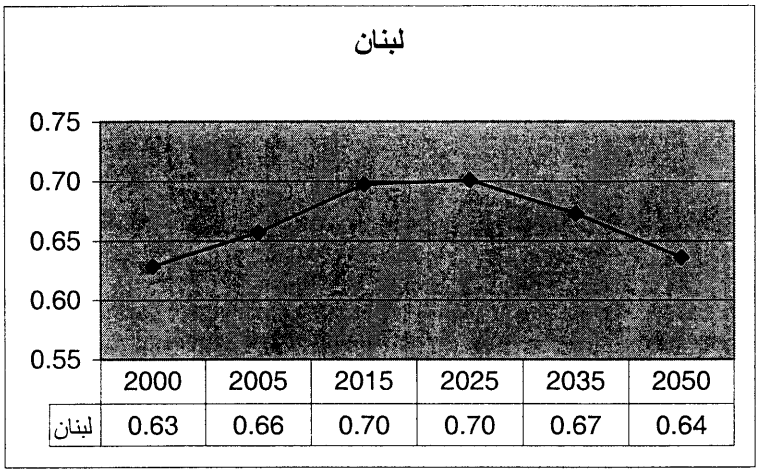

شكل رقم ١٦

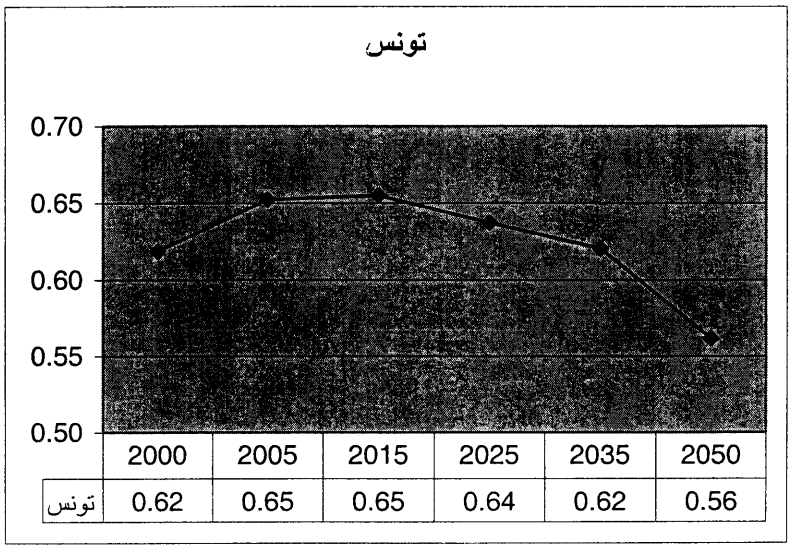

شكل رقم ١٧

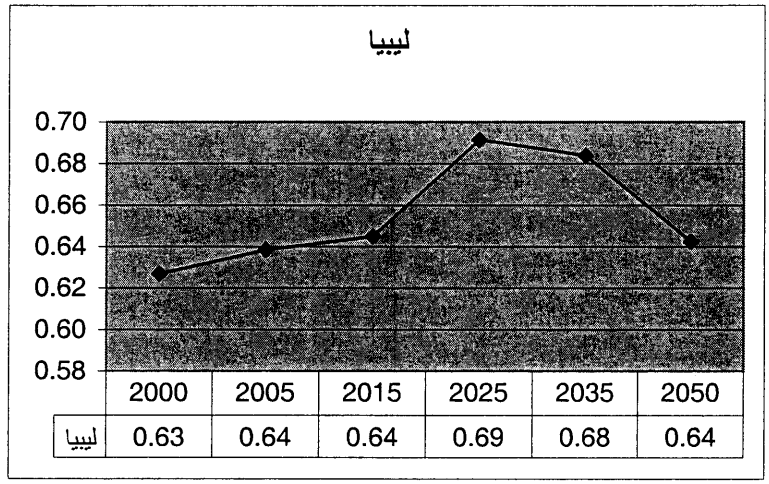

شكل رقم ١٨

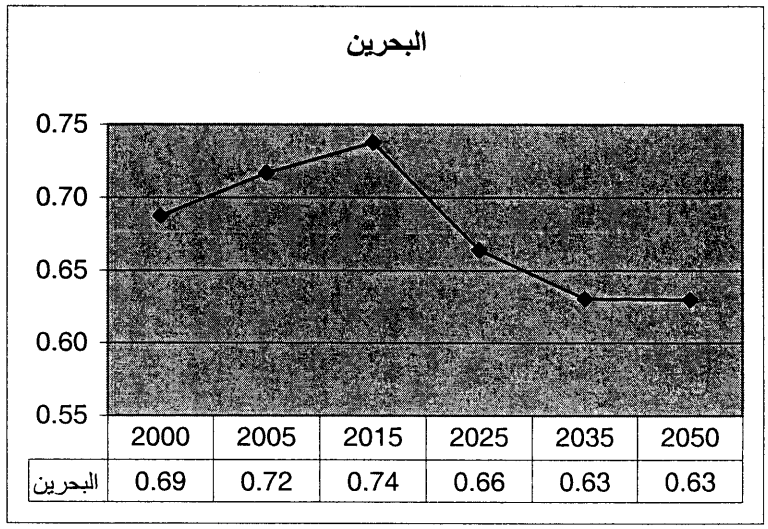

شكل رقم ١٩

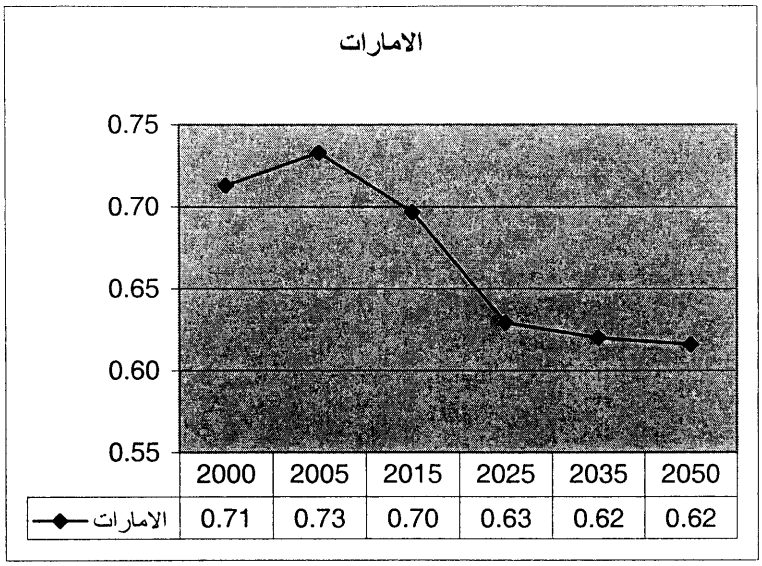

شكل رقم ٢٠